IDB.38/12

Distr.: General
24 September 2010
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثامنة والثلاثون

فيينا، ٢٤-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير مرحلي عن البرامج الإقليمية، بما في ذلك:

(أ) البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي؛

(ب) البرنامج الإقليمي لأفريقيا؛

(ج) البرنامج الإقليمي للدول العربية؛

(د) البرامج الإقليمية الأخرى

تقرير مرحلي عن البرامج الإقليمية

تقرير من الأمانة

يُقدِّم هذا التقرير عرضا للأعمال التي اضطلعت بها اليونيدو في إطار برامجها الإقليمية الخمسة. وهو يرسم معالم الاتجاهات الرئيسية التي يتميز بها قطاع الصناعة التحويلية على الصعيدين العالمي والإقليمي كما يتناول بإيجاز التحديات الهامة والفرص السانحة أمام البلدان النامية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا- مقدمة	١-٢	٣
ثانيا- القيمة المضافة الصناعية - الاتجاهات العالمية والإقليمية	٣-١٩	٣
ثالثا- الصناعة والطاقة - الاتجاهات العالمية والإقليمية.....	٢٠-٢٤	١١

لدواعي التوفير، طُبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

081010 V.10-56686 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

	الفقرات	الصفحة
رابعا- الفرص والتحديات أمام التنمية الصناعية	٢٥-٣١	١٣
خامسا- استجابة اليونيدو	٣٢-٤٠	١٧
سادسا- البرنامج الإقليمي لأفريقيا	٤١-٥٨	٢٠
سابعا- البرنامج الإقليمي لمجموعة البلدان العربية	٥٩-٧١	٢٥
ثامنا- البرنامج الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	٧٢-٨٦	٢٩
تاسعا- البرنامج الإقليمي لأوروبا والدول المستقلة حديثا	٨٧-١٠٢	٣٣
عاشرا- البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي	١٠٣-١٢٠	٣٧
حادي عشر- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه	١٢١	٤١

أولا- مقدِّمة

١- يناقش الجزء الأول من هذه الوثيقة موجة الركود الاقتصادي التي شهدها العالم مؤخرا ويسوق الأدلة عن بشائر الانتعاش. وهو يستكشف ديناميات إنتاج الصناعة التحويلية والتجارة عالميا (الفصل الثاني) وكذلك دور قطاع الصناعة في النقاش الدائر حول مسائل الاستدامة وتغير المناخ وإمكانية الحصول على الطاقة (الفصل الثالث). ويقدم الجزء الثاني وجاهة تصدي اليونيدو لهذه التحديات (الفصلان الرابع والخامس) ويتناول بالتفصيل برامج الدعم الإقليمية الخمسة التي تنهض بها المنظمة (الفصول من السادس إلى العاشر).

٢- وتتناول الوثيقة أيضا التغيرات الهامة التي طرأت في ميدان الاقتصاد والتنمية على صعيد العالم. ففي أواخر عام ٢٠٠٧ كان النمو لا يزال راسخا، ولا سيما في الاقتصادات الناشئة. وكان النمو في قطاع الصناعة عاملا رئيسيا في تخفيض عدد الفقراء في شتى أرجاء العالم. وكان التقدم حثيثا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، رغم بروز بعض الاختلالات الهيكلية هنا وهناك، كما دلت على ذلك الأزمة المزدوجة التي أصابت الأغذية وأسعار الوقود. بيد أن عام ٢٠٠٨ شهد انتشار أزمة مالية واقتصادية عالمية، بدأت في البلدان الصناعية ثم انتقلت تدريجيا إلى البلدان النامية. وكبحت هذه الأزمة عجلة النمو الاقتصادي العالمي وهددت الأهداف الإنمائية العالمية. ولكن العام الحالي شهد بوادر انتعاش في الاقتصاد العالمي، وذلك بالدرجة الأولى بفضل عودة النمو في البلدان النامية.

ثانيا- القيمة المضافة الصناعية – الاتجاهات العالمية والإقليمية

٣- تسبّبت الأزمة المالية والاقتصادية عام ٢٠٠٨ في تدهور لا مثيل له في العمالة والطلب والتجارة في الاقتصاد العالمي. وأدّى انخفاض الانفاق الاستهلاكي والاستثمار في منشآت الأعمال إلى تراجع الإنتاج الصناعي على صعيد العالم. وأثّرت الأزمة بالدرجة الأولى على البلدان الصناعية، لكن البلدان النامية لم تكن منيعة إزاء آثارها السلبية. بيد أن الأزمة لم تنل على ما يبدو من التحوّل الطويل الأجل لأنشطة الصناعة من البلدان الصناعية نحو البلدان النامية. فقد بلغ نصيب البلدان النامية حوالي خمس القيمة المضافة الصناعية عالميا في أوائل التسعينات. وبحلول عام ٢٠٠٩، ارتفع نصيبها إلى الثلث.

٤- ويقدم الجدول ١ لمحة موجزة عن الاتجاهات الإقليمية لتطور القيمة المضافة الصناعية. ومن بين المناطق النامية، ظلّت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر وأسرع المناطق نموا في قطاع الصناعة التحويلية. ومن أبرز المعالم في هذه المنطقة استمرار النمو في شرق آسيا (بفضل

الصين) والتحسينات الملحوظة في جنوب آسيا وجنوبها الشرقي، الناجمة عن نمو حثيث في الصناعة التحويلية لا في شبه القارة الهندية فحسب وإنما في إندونيسيا وفييت نام وماليزيا أيضا. أما نمو الصناعة التحويلية في باقي مناطق العالم فقد شهد قدرا أدنى من الانتعاش. وظل نصيب أمريكا اللاتينية والكاريبي مستقرا نسبيا على ما يقارب ٦ في المائة من القيمة المضافة الصناعية عالميا. وما زال أداء أفريقيا بطيئا، إذ لم تحقق في عام ٢٠٠٩ سوى ٥٤ مليار دولار، أي أقل من ١ في المائة من القيمة المضافة عالميا. وباستثناء جنوب أفريقيا، فإن نصيب بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بلغ مجرد ٠.٣٨ في المائة من القيمة المضافة الصناعية عالميا في عام ٢٠٠٩، أي بارتفاع طفيف من نسبة ٠.٣١ في المائة في عام ٢٠٠٥.

الجدول ١

نصيب المناطق النامية أو مجموعات البلدان من القيمة المضافة عالميا (نسبة مئوية)

المناطق	٢٠٠٥	٢٠٠٩
شرق آسيا والمحيط الهادئ	١١.٣٧	١٧.٤٩
جنوب آسيا وجنوبها الشرقي	٥.٥٥	٦.٩٠
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦.٠٥	٦.١٣
أوروبا والدول المستقلة حديثا	٤.٠٤	٤.٨٧
البلدان العربية	١.٨٢	٢.٣١
أفريقيا*	٠.٧١	٠.٨٤

* باستثناء بلدان شمال أفريقيا الداخلة ضمن منطقة البلدان العربية.

٥- ويتجسّد أثر الأزمة المالية والاقتصادية في واقع الاقتصاد أكثر ما يتجسّد في معدل نمو القيمة المضافة الصناعية. فقد بلغ متوسط هذا المعدل على الصعيد العالمي ٢.٣ في المائة ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٨ ولكنه تقلص بمقدار ٦.٨ في المائة نتيجة الركود العالمي. وعلى مستوى الصناعة، تدنى نشاط الصناعة التحويلية عالميا في ٢٠ من أصل ٢٢ قطاعا، وكانت المعاناة على أشدها في الصناعات الموجّهة نحو التصدير وفي الصناعات الاستهلاكية المعمّرة. بيد أن التباطؤ في الصناعة التحويلية حدث على نحو غير متناسب في الاقتصادات الصناعية، كما هو مبيّن في الرسم البياني ١.

٦- وعلى غرار ما حدث في الركود الاقتصادي الأسبق في مطلع القرن الحالي، يقف أداء البلدان النامية على النقيض من أداء البلدان الصناعية. ففي كلتا الحالتين، عانت البلدان النامية في أسوأ الافتراضات من الركود (حيث أصبح منحنى الاتجاه منبسطا) بينما تقلّص أداء

البلدان الصناعية بشكل واضح وأنهت السنوات العشر بنفس القيمة المضافة الصناعية إجمالا التي بلغتها في مطلع القرن.

الرسم البياني ١

الاتجاهات في القيمة المضافة الصناعية بمليارات دولارات الولايات المتحدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)

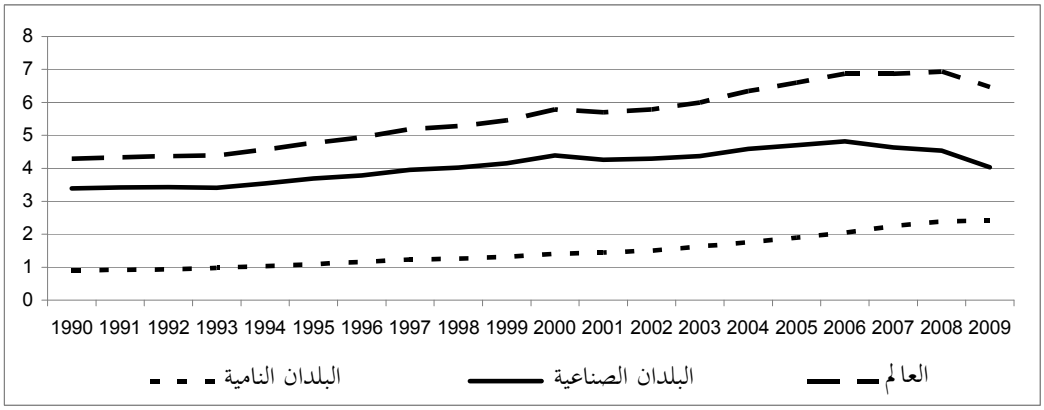

٧- وفي ضوء الاتجاهات الطويلة الأجل المبيَّنة أعلاه، لا عجب أن يُلاحَظ أن السبيل نحو الخروج من الركود، مع أنه ما زال حرجا، سيكون إلى حد كبير بفضل دينامية الصناعة التحويلية في البلدان النامية. ويحتوي الرسم البياني ٢ على البيانات ربع السنوية عن أداء الانتاج الصناعي منذ بدء الركود.

الرسم البياني ٢

التغير ربع السنوي في الإنتاج الصناعي العالمي في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (٢٠٠٥=١٠٠)

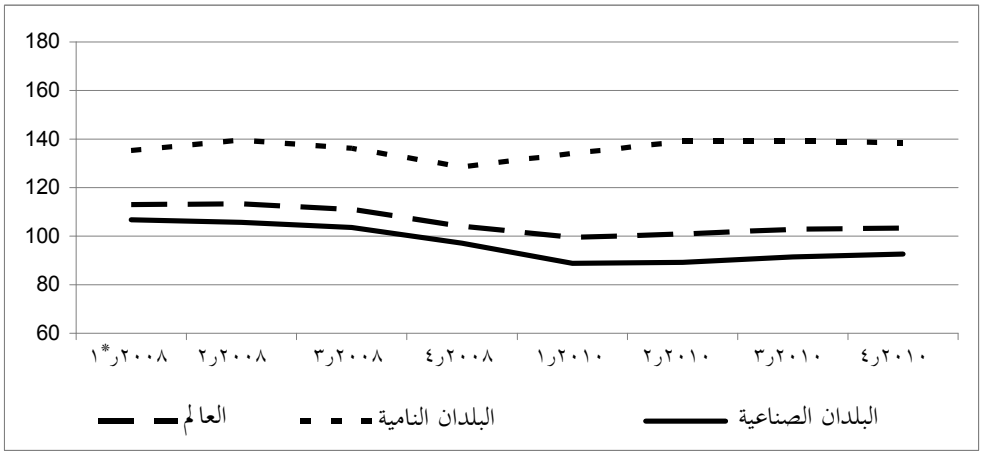

* "ر": ربع السنة.

٨- وتبرز هذه الاتجاهات انكماشا أشد حدة وأطول فترة في اقتصادات البلدان الصناعية في الفصول الأربعة في عام ٢٠٠٨ وانتعاشا متواضعا في عام ٢٠٠٩. وعلى النقيض من ذلك، حدث التراجع في البلدان النامية في مرحلة لاحقة، أي في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨. وفضلا عن ذلك، يلاحظ أن انتعاشا أكثر حيوية بدأ في نهاية عام ٢٠٠٨، لكنه تراجع اعتبارا من الربع الثاني من عام ٢٠٠٩. وتحجب مرونة تكيف أنشطة الصناعة التحويلية عبر البلدان النامية تفاوت مستويات الأداء باختلاف المنطقة والزمن. ويحتوي الجدول ٢ على تفاصيل تجارب البلدان النامية بحسب المنطقة طوال الفترة الزمنية ذاتها.

الجدول ٢

التغيرات ربع السنوية في القيمة المضافة الصناعية بحسب مجموعات البلدان في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (نسبة مئوية)

المناطق	٢ر٢٠٠٨	٣ر٢٠٠٨	٤ر٢٠٠٨	١ر٢٠٠٩	٢ر٢٠٠٩	٣ر٢٠٠٩	٤ر٢٠٠٩
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٧.١	-٤.٥	-٧.٧	١٧.٠	٦.٠	-١.٩	-٣.٤
جنوب آسيا وجنوبها الشرقي	-١.٤	-١.٧	-٣.٣	-٠.٦	١.٧	٣.١	١.٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١.٨	-٠.٣	-٣.٨	-٦.٩	١.٥	٣.٠	٤.٧
أوروبا والدول المستقلة حديثا	-٢.٠	-١.٥	-٤.٢	-١٥.٨	-٠.٢	٢.١	٠.٠
البلدان العربية	-١.٩	-٢.٢	-٣.٣	-٠.٩	٢.٥	-٠.٤	٤.٦
أفريقيا*	٢.١	-٣.٢	-٧.٣	-١٧.٢	-٣.٥	٢.٥	٣.٣

* باستثناء بلدان شمال أفريقيا الداخلة ضمن منطقة البلدان العربية.

٩- وكان أثر الأزمة الفوري أشد ما يكون عليه في البلدان العربية وفي آسيا الوسطى، وخاصة حيث تعتمد قاعدة الصناعة التحويلية إلى حد كبير على إنتاج الطاقة، ومن ثم تكون حساسة لتدني أسعار الطاقة. وبانتشار الركود المالي إلى طائفة أوسع من السلع الأساسية، تأثرت أيضا الاقتصادات التي تعتمد على المعالجة الأولية، ولا سيما في أفريقيا وفي آسيا الوسطى (اللتان سجلتا انخفاضا بنسبة ١٧.٢ و١٥.٨ على التوالي). وفي السياق الآسيوي، أثرت الأزمة أولا وبحدة شديدة على بلدان حلقة المحيط الهادئ بحكم التكامل الوثيق في شبكات الإنتاج العالمية وبالتالي الحساسية للتباطؤ الاقتصادي في اليابان وفي أمريكا الشمالية. وتأثر باقي المنطقة إلى حد أكثر اعتدالا بالركود، ولكنها

شهدت أيضا انتعاشا أبطأ في النصف الأول من عام ٢٠٠٩. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩، عادت غالبية بلدان المنطقتين إلى نشاط نمو الصناعة التحويلية.

١٠- وشهدت غالبية البلدان في أمريكا اللاتينية تراجعا في القيمة المضافة الصناعية في عام ٢٠٠٩، التي تقلصت بنسبة ٤.٨ في المائة و٣.٣ في المائة و١١ في المائة في الأرجنتين والبرازيل والمكسيك على التوالي. ويمكن تفسير الانخفاض الهائل في المكسيك بحكم الروابط التجارية الوثيقة الصلة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مركز الأزمة المالية. وواصلت بلدان عديدة في شرق آسيا نموها وسط الركود، بما فيها الصين (٩.٤ في المائة) ومقاطعة تايوان الصينية (٥.٦ في المائة) وإندونيسيا (٤.٦ في المائة). وتمكّنت الهند من التغلب على الركود العالمي، حيث بلغت فيها نسبة نمو القيمة المضافة الصناعية ٥.١ في المائة. وفي شمال أفريقيا، زادت مصر وتونس والمغرب من نسبة القيمة المضافة الصناعية لديها بمقدار ٦ في المائة و٣.٧ في المائة و٣.٦ في المائة على التوالي، على الرغم من قربها من الأسواق الأوروبية التي تأثرت بشدة من جراء الركود. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، شهدت موزامبيق وبوركينا فاسو وأوغندا أعلى مستويات النمو، بمعدلات بلغت على التوالي ١٠ في المائة و١٠ في المائة و٨.٩ في المائة. ولكن بعض البلدان في المنطقة، مثل بوروندي وليبريا ومدغشقر، سجلت انخفاضا في القيمة المضافة الصناعية.

١١- وعلى الرغم من الأزمة، ارتفعت القيمة المضافة الصناعية في أقل البلدان نموا بمعدل ٦.٩ في المائة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. وثمة أربعة من أقل البلدان نموا سجلت معدل نمو من فئة العشرات، وهي أفغانستان (١٨.٩ في المائة) وكمبوديا (١٨ في المائة) وميانمار (١١ في المائة) وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (١٠ في المائة). أما بنغلاديش، وهي أكبر بلدان الصناعات التحويلية بين أقل البلدان نموا، فقد سجلت نموا بمقدار ٧ في المائة.

١٢- وانخفض، طوال العقد الماضي، نصيب الإنتاج القائم على الموارد وعلى التكنولوجيا المنخفضة في إجمالي القيمة المضافة الصناعية لصالح صناعات التكنولوجيا المتوسطة إلى العالية، حيث ازداد نصيب هذه الأخيرة من ٤٨.٨ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٨. ويتماشى هذا الاتجاه مع عملية التغير الهيكلي المستمر في الصناعة التحويلية العالمية، حيث يحظى الإنتاج القائم على التكنولوجيا المنخفضة تدريجيا بنصيب أقل نسبيا من مجموع القيمة المضافة الصناعية.

١٣- وتتجسّد قوة هذه العملية بشكل أوضح في اقتصادات البلدان الصناعية، حيث يكاد يتولد حوالي ثلثي القيمة المضافة الصناعية بفضل أنشطة التكنولوجيا المتوسطة إلى العالية، بعد أن كان أعلى من النصف بقليل في بداية العقد. والصلة التي تربط ما بين الدخل العالي والتغير

الهيكلي نحو الإنتاج الصناعي الذي يعتمد على التكنولوجيا المتوسطة إلى العالية قوية إلى درجة بحيث تعتبر هذه التكنولوجيا الأخيرة من الملامح المتأصلة التي تنطوي عليها التنمية الاقتصادية.

١٤- وفي هذا السياق، يثير استمرار اعتماد الصناعة التحويلية الأفريقية على الأنشطة القائمة على الموارد (٤٦ في المائة من القيمة المضافة الصناعية في عام ٢٠٠٢ و٤٥.٩ في المائة في عام ٢٠٠٨) القلق بصفة خاصة. فقد قدمت البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أقوى الأدلة على التغيير الهيكلي، الناشئ بصفة خاصة عن أنشطة التكنولوجيا المتوسطة إلى العالية في شرق آسيا، حيث ارتفع المعدل من ٤٧ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٥١ في المائة في عام ٢٠٠٨. وشهدت أوروبا والدول المستقلة حديثا اتجاها مماثلا، حيث تولد نحو نصف القيمة المضافة الصناعية في عام ٢٠٠٨ بفضل أنشطة التكنولوجيا المتوسطة إلى العالية.

الجدول ٣

تركيبة حصص القيمة المضافة الصناعية من حيث التكنولوجيا (نسبة مئوية)، ٢٠٠٢ و٢٠٠٨

مجموعة البلدان أو المنطقة	٢٠٠٢			٢٠٠٨		
	أنشطة قائمة على الموارد	تكنولوجيا منخفضة	تكنولوجيا متوسطة إلى عالية	أنشطة قائمة على الموارد	تكنولوجيا منخفضة	تكنولوجيا متوسطة إلى عالية
العالم	٢٩.٤	٢١.٨	٤٨.٨	٢٤.٦	٢٠.٥	٥٥.٠
البلدان الصناعية	٢٦.٧	١٩.٥	٥٣.٨	٢٠.٤	١٦.٠	٦٣.٧
البلدان النامية	٣٤.٦	٢٧.١	٣٨.٤	٣٠.١	٢٦.٨	٤٣.١
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٢٩.٠	٢٣.٨	٤٧.٢	٢٥.٤	٢٣.٦	٥١.١
جنوب آسيا وجنوب شرقها	٣٦.٩	٢٥.٥	٣٧.٦	٣٣.٢	٢٣.٢	٤٣.٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٩.١	٢٦.٥	٣٤.٥	٣٦.٩	٢٥.٤	٣٧.٧
أوروبا والدول المستقلة حديثا	٣١.٤	٢٣.٨	٤٤.٨	٢٨.١	٢٣.٣	٤٨.٦
البلدان العربية	٣٤.٨	٣٥.٨	٢٩.٤	٢٩.٥	٣٧.٢	٣٣.٣
أفريقيا*	٤٦.٠	٢٩.٠	٢٥.٠	٤٥.٩	٢٨.٢	٢٥.٩

* باستثناء بلدان شمال أفريقيا الداخلة ضمن منطقة البلدان العربية.

١٥- وقد حلّل تقرير اليونيدو عن التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٩ هذه الاتجاهات بمزيد من التفصيل من حيث توسيع شبكات الإنتاج العالمية ونشوء ظاهرة "تجارة المهام".[1] وفي ضوء

(1) يشير مفهوم تبادل المهام إلى تفكيك عملية الانتاج إلى خطوات تقع في بلدان مختلفة. وتشير إليه معاهد إدارة الأعمال باسم "سلاسل القيمة"، وتشير إليه وسائط الاعلام باسم "النقل إلى الخارج" (تقرير اليونيدو عن التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٩، الصفحة ١٩، الفقرة ٢-٣ ألف).

الانتعاش البطيء في قطاع الصناعة التحويلية في البلدان الصناعية (انظر الفقرة ٢)، من الجائز التساؤل عما إذا كانت عملية التعميق التكنولوجي والتغيير الهيكلي هذه ستحافظ على وتيرتها في المستقبل.

١٦- ويعتبر نمو حركة التبادل التجاري طوال العقد الماضي عموما من الملامح المميزة للعولمة الاقتصادية. إذ يتألف حجم التبادل التجاري على مستوى العالم بالدرجة الأولى من الصادرات الصناعية، التي تستأثر بنسبة ٨٠ في المائة من مجموع الصادرات من حيث القيمة. فاعتبارا من عام ٢٠٠٣، نما حجم الصادرات الصناعية العالمية وسطيا بنسبة ١٤ في المائة سنويا، حيث بلغ ١٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠٨ (الجدول ٤). ونما حجم الصادرات الصناعية من البلدان النامية بمتوسط ١٨.٣ في المائة سنويا، أي بأسرع من المتوسط العالمي. ونتيجة لذلك، تصاعد نصيب البلدان النامية في حجم تجارة المنتجات الصناعية العالمية باطراد طوال السنوات العشرين الماضية من حوالي ١٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ما يزيد قليلا عن ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٠، وقارب ٤٠ في المائة بحلول نهاية العقد.

الجدول ٤

الاتجاهات في صادرات المنتجات الصناعية في العالم، ٢٠٠٣-٢٠٠٨

مجموعة البلدان / أو المنطقة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	متوسط النمو السنوي (٢٠٠٣-٢٠٠٨)
العالم (بتريليونات الدولارات الأمريكية)	٦.٢٦٠	٧.٥٦٠	٨.٤٥٠	٩.٧٣٠	١١.٠٠٠	١٢.١٠٠	٪١٤.١
البلدان الصناعية	٪٦٩.٠	٪٦٧.٦	٪٦٥.٧	٪٦٤.٢	٪٦٣.٦	٪٦٣.١	٪١٢.١
البلدان النامية	٪٣١.٢	٪٣٢.٣	٪٣٤.٣	٪٣٥.٨	٪٣٦.٣	٪٣٧.٣	٪١٨.٣
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٪١٢.٦	٪١٣.٤	٪١٤.٤	٪١٥.٣	٪١٥.٨	٪١٦.٣	٪٢٠.٠
جنوب آسيا وجنوب شرقها	٪٨.٠	٪٨.٠	٪٨.٢	٪٨.٤	٪٨.٠	٪٨.٢	٪١٤.٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٪٤.٥	٪٤.٤	٪٤.٦	٪٤.٧	٪٤.٥	٪٤.٦	٪١٤.٨
أوروبا والدول المستقلة حديثا	٪٣.٧	٪٤.٢	٪٤.٦	٪٤.٨	٪٥.٣	٪٦.٠	٪٢٥.٢
البلدان العربية	٪١.٦	٪١.٦	٪١.٨	٪١.٨	٪١.٩	٪١.٥	٪١٣.١
أفريقيا*	٪٠.٧	٪٠.٧	٪٠.٧	٪٠.٨	٪٠.٧	٪٠.٨	٪١٦.٤

* باستثناء بلدان شمال أفريقيا الداخلة ضمن منطقة البلدان العربية.

١٧- وهنالك جانبان من جوانب هذا النمو يتسمان بأهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة إلى البلدان النامية وهما:

(أ) ثمة ستة من أصل عشرة من أكثر الصادرات الصناعية الدينامية تقوم على أساس الموارد (الحديد والنحاس والنفايات الحديدية والنفط). وخلافا للاتجاه في نصيب القيمة المضافة الصناعية، ثمة مجرد صناعة واحدة تعتمد على التكنولوجيا العالية (أجهزة المكاتب) تتصدر قائمة الصادرات من حيث الدينامية؛

(ب) بينما لا يزال النصيب الأكبر من التجارة العالمية (٦٦.٢ في المائة في عام ٢٠٠٨) بين البلدان الصناعية، فإن التجارة بين بلدان الجنوب بلغت نسبة ٥٠.٤ في المائة من مجموع التجارة من البلدان النامية في عام ٢٠٠٨ (زيادة من نسبة ٤٦.٢ في المائة في عام ٢٠٠٥) حيث كان معدل النمو السنوي بنسبة ٢٢.٦ في المائة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨.

١٨- وأخيرا، لا بد من التأكيد على البعد الإقليمي للصادرات الصناعية. فمنطقة آسيا والمحيط الهادئ تستأثر حاليا بحوالي ربع مجموع الصادرات الصناعية، أي ١٦ في المائة من شرق آسيا والمحيط الهادئ و٨ في المائة من جنوب آسيا وجنوبها الشرقي. وقد كان القسط الأكبر من النمو في الشطر الأول من المنطقة (من ١٢.٦ في المائة من الصادرات الصناعية العالمية في عام ٢٠٠٣ إلى ١٦.٣ في المائة في عام ٢٠٠٨)، بينما ظل تواتر النمو في باقي المنطقة متماشيا مع الاتجاه العالمي. وقد أظهر أيضا نصيب الصادرات من أوروبا والدول المستقلة حديثا معدل نمو تجاوز الاتجاه العالمي، بل أظهر أكبر قدر من الدينامية طوال الفترة حيث بلغ متوسط معدل النمو ٢٥.٢ في المائة.

١٩- وقد ساير معدل النمو في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي معدل النمو العالمي أثناء السنوات العشر بحيث ظل نصيبها من مجموع تجارة المنتجات الصناعية مستقرا دون ٥ في المائة بقدر يسير. وعلى غرار ذلك، لم يتغير نصيب مجموعة البلدان العربية ومنطقة أفريقيا من الصادرات الصناعية عالميا كثيرا بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، حيث بلغ ١.٥ في المائة و٠.٨ في المائة على التوالي. ولكن، من المنظور الهيكلي، لا بد من التأكيد على التغاير بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية من جهة والبلدان العربية وأفريقيا من جهة أخرى. إذ بينما انخفض نصيب المنتجات القائمة على الموارد والتكنولوجيا المنخفضة في الصادرات الصناعية في المجموعة الأولى، كان نصيب منتجات التكنولوجيا المتوسطة في الصناعة هو الذي انخفض فعلا في المجموعة الثانية. فمن حيث التغير الهيكلي والتنويع الاقتصادي، كانت التبعات بالنسبة إلى القارة الأفريقية سلبية إلى حد كبير.

ثالثا– الصناعة والطاقة – الاتجاهات العالمية والإقليمية

٢٠- على امتداد العقد الماضي، انصبّ اهتمام الرأي العام من جديد على مسائل الاستدامة وتغير المناخ واستنفاد الموارد غير المتجددة، لا سيما الوقود الأحفوري والمياه. وبالفعل، فإن التحدي الذي يتمثل في الطاقة هو في صلب العديد من المسائل الحاسمة في مجالات الاقتصاد والبيئة والتنمية التي يواجهها العالم. وعلى وجه التحديد، تتصل ضرورة تحويل نظم الطاقة الوطنية بنوعين من الطوارئ المترابطة والملحة في صميم التنمية الصناعية. وثمة حاجة إلى توسيع إمكانية الحصول على الطاقة كشرط مسبق لكي يتمكّن الناس من تسخير ما لديهم من مهارات وموارد على نحو منتج. وهذه حاجة ملحة بصفة خاصة في البلدان النامية، حيث الغالبية العظمى من السكان، الذين يقدر عددهم بنحو ١.٥ مليار نسمة، يعيشون الآن دون إمكانية الوصول إلى شبكة الكهرباء. وفي الوقت ذاته، ثمة حاجة إلى زيادة كفاءة الطاقة.

٢١- ومن الملامح المتميزة حقا في الصناعة الإمكانيةُ الهائلة لإدخال تحسينات في الكفاءة. ولهذا فإن كثافة استخدام الطاقة في الصناعة (خاصة في قطاعات المعادن والبتروكيميائيات والورق) هي موضع الكثير من التركيز في النقاش العام الجاري. غير أن مزايا برنامج كفاءة استخدام الطاقة لا يقتصر على آثارها البيئية. فالحكومات، في البلدان الصناعية وفي بلدان الاقتصادات الناشئة على السواء، تنظر إلى تكنولوجيات توفير الطاقة بمثابة دافع رئيسي للقدرة على المنافسة. وتبعا لذلك، فقد احتفظت بنصيب لا بأس به من رُزم الحوافز الاقتصادية لهذا الغرض. وفضلا عن ذلك، قد يكون لتحقيق مستويات أعلى من كفاءة الطاقة الصناعية بُعد استراتيجي هام في عالم تنطوي فيه أسواق السلع على قدر كبير من التقلبات غير المتوقعة.

٢٢- ويبيّن الرسم البياني ٣ الاتجاهات التاريخية لكثافة استخدام الطاقة في التصنيع طوال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٧. وكما يبدو في الرسم، كان استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي مستقرا أثناء التسعينات ولكنه تزايد باستمرار ابتداء من عام ٢٠٠٠. وكما سبق ذكره في هذا الفصل، ازدادت القيمة المضافة الصناعية باطراد طوال الفترة. ومن ثم فإن الاتجاه العالمي الناتج في كثافة استخدام الطاقة ملحوظ ويوحي بأن فصل القيمة المضافة الصناعية تدريجيا عن استهلاك الطاقة أخذ يتحقق، أي يجري الآن إنتاج كميات أكبر بكثير من القيمة المضافة في قطاع التصنيع بزيادات أقل نسبيا في استهلاك الطاقة.

الرسم البياني ٣

الاتجاهات في القيمة المضافة واستهلاك الطاقة وكثافة استخدام الطاقة في الصناعة (١٠٠=١٩٩٠)

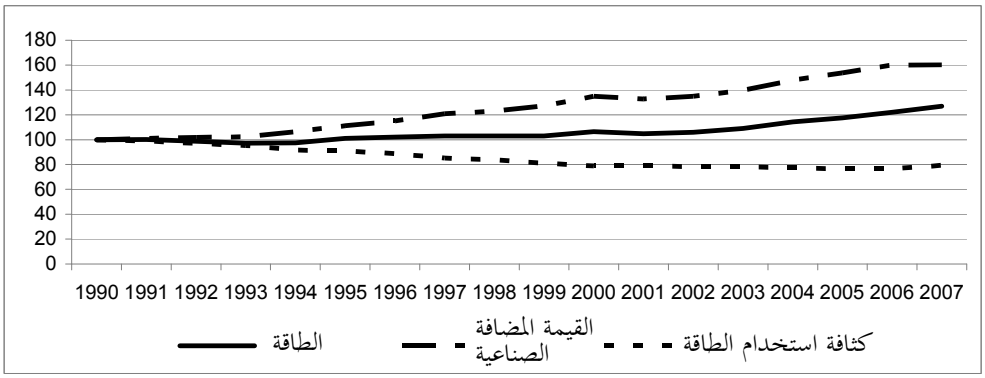

٢٣- ومهما يكن من أمر، فإن هذا التحسين يحجب فوارق عميقة في شتى أنحاء العالم. وكما يبدو في الجدول ٥، مثلا، فإن أفريقيا جنوب الصحراء تستخدم وسطيا ما يكافئ طنا واحدا من النفط لإنتاج ١ ٠٠٠ دولار من القيمة المضافة الصناعية، في حين يستهلك البلد الصناعي المتوسط حوالي خمس هذا المقدار من القدرة للتوصل إلى نفس النتيجة. ويفسر هذا الفرق جزئيا من حيث اختلاف قطاعات القيمة المضافة في المجموعتين (كثافة الطاقة في تصنيع السلع في الأولى، وارتفاع تكنولوجيا الإنتاج في الثانية) وكذلك من حيث اتساع الفجوة في ممارسات إدارة التكنولوجيا والطاقة.

الجدول ٥

كثافة استخدام الطاقة في التصنيع، سنوات مختارة ١٩٩٠-٢٠٠٧، أطنان/١ ٠٠٠ دولار

مجموعة البلدان أو المنطقة	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٧
البلدان الصناعية	٠.٢٦	٠.٢٤	٠.٢٢	٠.٢٠
البلدان النامية	١.٢٠	١.٠٢	٠.٧٩	٠.٦٩
شرق آسيا والمحيط الهادئ	١.١٤	٠.٩٧	٠.٦٤	٠.٦١
جنوب آسيا وجنوب شرقها	١.٦٩	١.٣٥	١.٢٨	١.٠٤
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٠.٥١	٠.٥٠	٠.٤٨	٠.٤٧
أوروبا والدول المستقلة حديثا	٢.١٤	٢.٠٢	١.٥٣	١.٠٤
البلدان العربية	١.١٠	١.٢٠	١.٠٢	٠.٩٢
أفريقيا*	١.٢٢	١.١٥	١.١٥	١.٠١

* باستثناء بلدان شمال أفريقيا الداخلة ضمن منطقة البلدان العربية.

٢٤- ولكن البلدان النامية حسنت، طوال العقدين الماضيين، من كثافة استخدام الطاقة في قطاعاتها الصناعية تحسينا ملحوظا. ومع أن أوروبا والبلدان المستقلة حديثا نجحت، ابتداء من مستوى مرتفع جدا في عام ١٩٩٠، في مضاعفة كفاءة استخدام الطاقة تقريبا في إنتاجها الصناعي، إذ بعدما كان يحتاج إنتاج ١ ٠٠٠ دولار من القيمة المضافة الصناعية إلى استهلاك ٢.١٤ طن من مكافئ النفط في عام ١٩٩٠ أصبح يحتاج إلى مجرد طن واحد في عام ٢٠٠٧. ويمكن أن تلاحظ التحسينات الهامة عبر آسيا وكذلك في مجموعة البلدان العربية. كما أن زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، وإن كان بدرجة أقل، هي عنصر رئيسي في تجربة أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكلتاهما تقترب من مستوى الأداء في البلدان الصناعية.

رابعا- الفرص والتحديات أمام التنمية الصناعية

٢٥- كانت الفصول السابقة بمثابة تقديم لبعض الاتجاهات الرئيسية التي تتسم بها التنمية الصناعية، سواء على المستوى العالمي أم على المستوى الإقليمي. وعلى وجه التحديد، أقيم الدليل على استمرار وتعميق التنويع في الاقتصاد العالمي. وهذا يسفر عن عملية تدريجية من التغيير الهيكلي ضمن قطاع الصناعة، وهي أكثر وضوحا في البلدان الصناعية ولكنها تحاكى تدريجيا في أكثر الاقتصادات دينامية في العالم النامي. كما أبرزت تلك الفصول الدلائل عن الانتعاش التدريجي من الركود الاقتصادي العالمي، بالتأكيد على الدور الرائد للاقتصادات الناشئة. وأخيرا سلّطت الفصول السابقة الضوء على استمرار الفوارق في الحصول على الطاقة واستعمالها من أجل توليد القيمة المضافة الصناعية. وتضع هذه الصورة العالمية صانعي السياسات في البلدان النامية أمام تحديات مستعصية غالبا ما تزداد شدّة بسبب الركود الاقتصادي في البلدان الصناعية الرئيسية، ولكنها تنطوي أيضا على فرص سانحة.

٢٦- وما زال النهوض بالتغيير الهيكلي، أي عملية نقل القدرات الإنتاجية من الإنتاج الأولي إلى التصنيع وفي إطار التصنيع من أنشطة القيمة المضافة المنخفضة إلى القيمة المضافة المرتفعة، يستأثر بالدور الاستراتيجي الأول، ولا سيما أن الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة من الاضطراب وعدم اليقين. فالانهيار الهائل وغير المتنبأ به في قيمة الأنشطة الاقتصادية الأكثر تعرضا للمضاربة المالية (سواء المضاربة المرتبطة بالسلع الأساسية في البلدان النامية أم المضاربة المرتبطة بالخدمات في البلدان الصناعية) هو تذكير بفضائل ومرونة الاقتصاد الفعلي. وكما تجلى أعلاه، يبدو أن الاقتصادات التي شهدت درجة أشد من التنويع والتعميق الصناعيين في العقد الماضي تخرج من الركود الاقتصادي العالمي بسهولة أكبر من غيرها بكثير.

٢٧- وفي السياق الراهن، ربما تكون البراغماتية والاستعداد للتجربة والتعلم من الأمور الأكثر جدوى في نجاح صنع السياسات من الدوغماتية والاعتماد على الوصفات القديمة. فقد كان من شأن الأزمة المفاجئة وغير المتوقعة التي أصابت بعض أكثر الأسواق العالمية منافسة وهيكلة، مثل سوق الأوراق المالية والسلع الأساسية إلى جانب العديد من أسواق الإسكان، أن زعزعت الثقة بفضائل التنظيم الذاتي في الأسواق الحرة، والتي كانت في صميم توافق آراء واشنطن وفي صميم الكثير من النقاش الدائر حول التنمية طوال العقدين الماضيين.

٢٨- وأخيرا، أصبحت القضايا المتصلة بالصناعة ودورها في التنمية تناقش ثانية بعد عقود من الإهمال النسبي. فإذا كان قد أحرز تقدّم لا بأس به نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه يعزى بالدرجة الرئيسية إلى قوة الإرادة السياسية واستمرار العولمة وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. فإذا كان عدد من البلدان، بما فيها أفقرها، قد حقق نجاحات رئيسية في مجالات مكافحة الفقر المدقع والجوع، وتحسين معدلات القيد في المدارس وصحة الطفل، وتوسيع نطاق الحصول على المياه النظيفة والحصول على علاج لفيروس نقص المناعة البشرية، ومكافحة الملاريا والسل والأمراض المدارية المهملة، فإنما كان ذلك إلى حد كبير بفضل تطوير قدراتها الإنتاجية.

٢٩- وفي هذا الصدد، ما زالت الأدلة تؤكد أن من المتعذّر أن يكون النجاح في محاربة الفقر مستداما وعريض القاعدة ومستمرا دون القدر الكافي من الاستثمار في القطاعات الصناعية. فالصناعة هي منطلق مشاريع الأعمال والاستثمار في الأعمال التجارية والتقدم التكنولوجي ورفع مستوى المهارات البشرية وخلق فرص العمل الشريف. ويمكن للتنمية الصناعية، من خلال الروابط بين القطاعات، أن تساعد كذلك على وضع أساس لإنشاء قطاع زراعي أكثر فعالية وكفاءة وعلى تخفيض خسائر ما بعد الحصاد وبالتالي زيادة إمكانية الحصول على الغذاء لصالح أفقر الناس. وأخيرا، تنطوي التحسينات في الكفاءة المادية وكفاءة استخدام الطاقة في الإنتاج الصناعي على أكبر الفرص لمعالجة مسألة الاحترار العالمي بشكل مستدام بيئيا وسياسيا على السواء.

٣٠- وعلى الصعيد الإقليمي، يعني ذلك أن الحاجة تدعو إلى برامج براغماتية تقوم على أساس الأدلة. وتختلف المشكلات التي تواجه داخل كل من المناطق الرئيسية كما تختلف استراتيجيات التغلب عليها اختلافا كبيرا. فالتوصيات ذات الصلة بالبلدان متوسطة الحجم التي تواجه تحديات المنافسة من الاقتصادات الناشئة تختلف كل الاختلاف عن التوصيات ذات الصلة بالبلدان ذات الدخل المنخفض المديونة إلى حد كبير أو التي تعتمد اعتمادا مفرطا على تصدير السلع الأولية. وفي داخل كل منطقة، تواجه الاقتصادات التي تعتمد كثيرا على

تصدير المنتجات شبه المصنّعة إلى الاقتصادات الصناعية المجاورة مسارات مختلفة جدا للخروج من الركود العالمي مما تواجهه الاقتصادات التي تعتمد على قوة الطلب الداخلي.

٣١- ويبرز من تحليل الاتجاهات العالمية والإقليمية عدد من النقاط المشتركة التي يجري تسليط الضوء عليها لفائدة صانعي السياسات. فالبرامج الإقليمية التي تنهض بها اليونيدو، والمعروضة في الفصول التالية، تقوم عل أساس مجموعة من الاستجابات لواحد أو أكثر من التحديات والفرص الوارد ذكرها أدناه، في ضوء القيود المحلية والشروط السائدة.

(أ) تبقى الزراعة، في الأجل القصير، مورد معيشة حاسم الأهمية بالنسبة إلى غالبية البلدان النامية، وخصوصا أقل البلدان نموا، التي لم تنشئ بعد قاعدة صناعية قوية. غير أن المنتجات المصنعة تمثل مجرد ٣٠ في المائة من المنتجات الصناعية القائمة على الزراعة التي تصدرها البلدان النامية، مقارنة بنسبة ٩٨ في المائة من هذه المنتجات التي تصدرها البلدان الصناعية. ولذا فإن نقص الكفاءة في الصناعات الزراعية ومنشآت الأعمال الزراعية تمثل نقطة ضعف رئيسية في غالبية البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية في أفريقيا. وقد شرع الرأي العام العالمي يعترف بالدور الرئيسي للمزارع التجارية وسلاسل القيمة الزراعية في التنمية الاقتصادية. وذلك لأن منشآت الأعمال الزراعية يمكن أن تكون حاسمة الأهمية في مكافحة الفقر لأنها قادرة على استحداث فرص العمالة المستدامة وعلى توليد الثروة ولأنها تساعد أيضا على تنويع الهيكل الاقتصادي وبالتالي على تعزيز المرونة والتكيف. وعلاوة على ذلك، من شأنها زيادة الأمن الغذائي من خلال تخفيض خسائر ما بعد الحصاد وتحسين نوعية الأغذية وسلامتها وزيادة الكفاءة على امتداد سلسلة الأغذية.

(ب) تحتاج البلدان النامية بصفة خاصة إلى توسيع إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة والتي يعوّل عليها إذا كان لها أن تخفض مستوى الفقر وأن تعمل في الوقت ذاته على زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية. وكما ذكر أعلاه، هنالك نحو ١.٥ مليار نسمة لا تصلها الكهرباء ومليار نسمة أخرى لا تصلها سوى شبكات كهرباء لا يعوّل عليها. وهذا يعني أن هؤلاء الناس يعانون من عواقب نقص الطاقة سواء لأنشطة توليد الدخل الإنتاجية أم لخدمات مثل الصحة والتعليم. ومن الواضح أن الحاجة تدعو إلى تغيير نظام الطاقة العالمي. كما تدعو الحاجة إلى مناقشة كيفية تحسين أداء نظم الطاقة، على الصعيدين الوطني والإقليمي على السواء. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض على وجه التحديد، ثمة حاجة ملحة لتوسيع إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة بأساليب مجدية اقتصاديا ومستدامة بيئيا تتسم بكفاءة الاستخدام ومعقولية التكلفة.

(ج) في العديد من البلدان النامية ذات الدخل المتوسط، يعني تقادم التكنولوجيات وممارسات التشغيل التي تعوزها الكفاءة التبذير في استهلاك المواد والطاقة. وهذا يحرم البلدان من مزايا عديدة. أولا، إن أنماط الإنتاج والاستهلاك فيها غير مستدامة وقدرتها على المنافسة في تراجع. ثانيا، غالبا ما يصعب عليها تحقيق المستويات البيئية وغيرها التي يشترطها المستوردون في البلدان الصناعية. ثالثا، تتعرض البلدان النامية للضغط من المستثمرين والمستوردين والحكومات في البلدان الصناعية لكي تتخذ تدابير علاجية تشمل استخدام تكنولوجيات أقل تلويثا. وفي البلدان النامية، يتمثل التحدي في المضي في عملية فصل النمو الاقتصادي عن استهلاك الموارد الطبيعية. ويستدعي الأمر مبادرة صناعة خضراء لمساندة البلدان النامية في السعي إلى تحقيق تطلعاتها التنموية المشروعة والعمل في الوقت ذاته على تخفيض أثر التنمية الصناعية على الصحة والبيئة والمناخ العالمي إلى الحد الأدنى. وينبغي أن تشتمل الأهداف المرحلية المحددة على تخفيض في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية لكل وحدة إنتاج صناعية، وكذلك في النفايات الصلبة والفضلات السائلة والانبعاثات السامة أو الضارة بالبيئة.

(د) من المحتمل أن تؤدي الفوارق العميقة التي يتسم بها سبيل الخروج من الركود الاقتصادي عبر العالم إلى توليد المزيد من تجزؤ الطلب العالمي. ومن شأن معالجة الطلب المتزايد وتغير احتياجات المستهلكين من الأسواق الناشئة أن يخلق فرصا جديدة للتجارة بين بلدان الجنوب. وثمة أدلة متاحة الآن عن "تغريب" العمليات الإنتاجية من غالبية الاقتصادات الدينامية في العالم النامي الذي يوفر فرصا تجارية مجدية للمصنعين في بعض البلدان المجاورة. وظهور الشركات عبر الوطنية في بلدان الجنوب ناتج جانبي من هذا الاتجاه حاسم الأهمية ومن المحتمل أن يستمر في المستقبل المنظور، مما يوفر خيارات جديدة للاستثمار ونقل التكنولوجيا بين بلدان الجنوب. وأخيرا، من المحتمل أن تعاود الصناديق السيادية في بلدان الجنوب، التي كانت رائجة جدا قبل بدء الركود العالمي، الظهور كقنوات للاستثمار في البنى التحتية وتوفير الدراية الفنية لصالح البلدان النامية التي هي في أمس الحاجة إليها.

(هـ) من المحتمل أن يكون ناتج جانبي آخر للركود العالمي هو مزيد من تمركز شبكات الإنتاج العالمية المتصلة بالأنشطة الإنتاجية سواء بصورة مباشرة (كما في حالة الألبسة والسيارات) أم بصورة غير مباشرة (كما في حالة سلاسل السوبرماركت). ومن المحتمل أن يكون هذا الاتجاه مصحوبا بتزايد أهمية ما يعرف باسم المعايير الطوعية الخاصة، أي مدونات سلوك المشترين وبطاقات تعريف المنتجات. وغالبا ما يضع هذه المعايير المشترون من البلدان الصناعية كوسيلة لحماية علاماتهم التجارية ولضمان النوعية وإمكانية

التتبع على امتداد سلاسل القيمة. وسرعان ما أصبح تكاثر هذه المعايير وكذلك قلة تجانسها عائقا رئيسيا أمام مشاركة المصنعين في بلدان الجنوب في شبكات الإنتاج العالمية، وبالتالي أمام قدرتهم على اعتماد أحدث وسائل التكنولوجيا وممارسات الإدارة. ولما كان التمييز بين الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية في سبيل التلاشي فإن من المحتمل أن تظهر تلبية هذه المعايير الخاصة مرة أخرى لا بمثابة تحد فحسب بل كفرصة أيضا سيكون من العسير على المصنعين في البلدان النامية تجاهلها.

(و) كما تقدم أعلاه، فقد نجم الركود العالمي الراهن عن فشل ذريع في كل من نظام السوق لتوفير توجيه موثوق به عن مسائل مثل استحداث القيمة وفي توزيع الثروة على حد سواء. ولذا فإن التحدي الذي يواجه صانعي السياسات هو كيفية التوصل إلى أفضل وسيلة لتوفيق السياسات العامة مع عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، وكذلك مع القدرة على التنفيذ لدى المسؤولين ومع أولويات القطاع المحلي وبشكل متزايد مع أولويات القطاع الخاص الدولي. وأغلب الاحتمال أن سياسات التنويع الصناعي سوف تقوم على أساس مزيج دقيق من التجريب (اختبار المسالك غير المطروقة وزوايا السوق الجديدة)، والبراغماتية (التحقق من الأولويات وإمكانات المعاوضة دون الاعتماد على استراتيجيات وإيديولوجيات محدّدة مسبقا)، والقدرة على الرصد واتخاذ الإجراءات العلاجية بالحوار الوثيق والشفاف مع الجهات الفاعلة الخاصة (لتجنّب ربط السياسات بالمصالح الذاتية). وعلاوة على ذلك، يتعين على هذه السياسات أن توازن ما بين المبادرات على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية (للمضي في تخفيض الحواجز أمام التجارة ولزيادة حراكة البضائع والخدمات عبر الحدود) والوطنية (لا سيما وضع الأولويات الاستراتيجية وتقييم النتائج) والمحلية (حيث يغلب الاحتمال أن ترسي التفاعلات بين القطاعين العام والخاص مجموعة داعمة من المعايير الثقافية والقيم المشتركة). بيد أن الركود الاقتصادي قد يمثل نعمة مقنعة من حيث أن صناع الرأي عموما ومجتمع التنمية خصوصا يقرون في نهاية المطاف، مرة أخرى، بأن هذه السياسات تنتمي إلى المجال المشروع لسلطة الدول ذات السيادة.

خامسا- استجابة اليونيدو

٣٢- لّما كانت الولاية المسندة إلى اليونيدو، بوصفها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، هي تعزيز وتعجيل التنمية الصناعية المستدامة في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية، فإن الأولويات والاستراتيجيات التي تنهض بها تتبلور بحكم القضايا والاتجاهات والتحديات الموصوفة أعلاه. وفي الوقت ذاته، يقوم عمل اليونيدو على أساس

أربعة أركان متداعمة، وهي: التعاون التقني وبناء القدرات، والوظائف التحليلية والاستشارية، ودورها في تنظيم اللقاءات، وأخيرا الوظائف الناظمة للوقوف على المعايير العالمية المشتركة.

٣٣- ويقدم باقي هذه الوثيقة استعراضا لأعمال اليونيدو في إطار برامجها الإقليمية الخمسة (وهي تشمل أفريقيا، والمنطقة العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا والدول المستقلة حديثا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي). وقبل ذلك، هنالك في ما يلي نقاش لبضعة أنشطة عالمية، لئن كانت لا تستهدف أي منطقة بعينها فإنها تقع في صميم استراتيجية اليونيدو وتوفر القاعدة الأساس لأعمالها التقنية والاستشارية على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.

٣٤- ومن أحسن الأمثلة في هذا الشأن الشراكة القديمة بين اليونيدو والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي. فقد ركزت هذه الشراكة، منذ عام ٢٠٠٨، على وضع مجموعة من المعايير الدولية للصناعة في مجالات البيئة وإدارة الطاقة وسلامة الأغذية واستخدام الطاقة وكفاءة استخدامها، بل ركزت أيضا على ممارسة وضع المعايير وتقييم الامتثال لها بالنسبة إلى البلدان النامية. وتسعى اليونيدو، عملا بولايتها كمنظمة تروج لاعتماد المعايير العالمية، إلى الإسهام في تخفيض الانبعاثات العالمية، وزيادة الكفاءة المادية، وتوسيع إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية أمام المنتجين في البلدان النامية. وقد أدى العمل مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي إلى المشاركة في إعداد مجموعة شتى من المبادئ التوجيهية والأدوات المخصصة، ومنذ عهد قريب في مجال إدارة الطاقة، وهي في صميم جهود التعاون التقني التي تبذلها اليونيدو في المناطق الخمس.

٣٥- وتعمد اليونيدو، في إطار ما تقوم به من أعمال تركّز فيها حصرا على العمليات الإقليمية، إلى استخلاص الدروس من كل عملية والاستفادة منها في تنفيذ العمليات الأخرى. مثال ذلك المنتديان الزراعيان اللذان نظمتهما اليونيدو بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في الهند (انظر برنامج آسيا للاطلاع على التفاصيل) وفي نيجيريا (انظر برنامج أفريقيا للاطلاع على التفاصيل)، حيث جرى التخطيط للمنتدى الثاني وتنفيذه بناء على الاستنتاجات التي خلص إليها المنتدى الأول. وهذا النهج اتُّبع في مؤتمرات دولية أخرى نظمتها اليونيدو بخصوص مواضيع شتى من قبيل الاستبصار التكنولوجي أو الصناعة الخضراء.

٣٦- وعلى غرار ذلك، يستحسن أن ينظر إلى النصيب المتزايد من الخدمات الاستشارية التي توفرها اليونيدو على أنه استمرار للبحوث المضطلع بها من أجل إعداد تقرير اليونيدو عن

التنمية الصناعية لعام ٢٠٠٩، الذي يبحث في التغيير الهيكلي والسياسات الرامية إلى النهوض بالتنويع الصناعي. وفي سياق البرامج الإقليمية الخمسة، كانت اليونيدو تواجه قدرا متزايدا من الطلب، من جانب الدول الأعضاء التي تستهل وضع سياسات لتعميق البعد الصناعي والارتقاء بمستوى التكنولوجيا وتحسين القدرة التنافسية، وغالبا ما كان ذلك مصحوبا بتصميمها على استكشاف سبل التخفيض من انبعاثات الكربون. وتنوي اليونيدو الحفاظ على ريادتها الفكرية في هذه المجالات، بالعمل مثلا من خلال المؤتمر الدولي المقترح عقده في غانا في عام ٢٠١١ بشأن التحديات والفرص الاستراتيجية التي تواجهها الاقتصادات الغنية بالنفط. وعلاوة على ذلك، تنوي اليونيدو المضي في استكشاف مسألة كفاءة استخدام الطاقة واستدامتها في إطار تقرير التنمية الصناعية المقبل الذي ستصدره في عام ٢٠١١.

٣٧- وما زالت اليونيدو تضطلع بالولاية التي عهدت بها إليها في عام ١٩٩٣ اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة لكي تحتفظ بإحصاءات صناعية عالمية بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتنشر اليونيدو بانتظام الحولية الدولية للإحصاءات الصناعية، التي غالبا ما يشار إليها بأنها مرجع ذو حجية سواء في الكتابات الأكاديمية أم في أوساط الممارسين في مجال التنمية الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه القاعدة الإحصائية الشاملة هي محور المشورة التي تقدمها اليونيدو إلى الدول الأعضاء بشأن التنويع الصناعي والقدرة التنافسية والتغيير الهيكلي.

٣٨- وفي موضوع الحصول على الطاقة والوصول إلى مليارات الناس الذين ما زالوا محرومين منها، فإن قيادة شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة توفر فرصة سانحة تمكن اليونيدو من النهوض بولايتها من حيث الدعوة إلى مناصرة هذه القضية عالميا. أضف إلى ذلك أن نداءات المنظمة تنعكس بازدياد في عملية صنع القرار لدى وكالات التمويل المتعددة الأطراف، مثل مرفق البيئة العالمية، وتؤدي إلى تخصيص الأموال لمشاريع التعاون التقني التي تتناول النهوض باستخدام الطاقة المتجددة.

٣٩- كما تدعو اليونيدو إلى اتخاذ مبادرات وبذل جهود عالمية للتصدي لتحديات وفرص مماثلة تواجهها البلدان في شتى المناطق، ولا سيما أقل البلدان نموا. ومنذ عام ٢٠٠٧، تعمل اليونيدو مع الوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، مثل منظمة التجارة العالمية ومكتب الأمم المتحدة للممثل السامي للبلدان الأقل نموا والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتوفير محفل لوزراء الصناعة والتجارة في أقل البلدان نموا للاجتماع والاتفاق على موقف موحد للتعبير عن شواغلهم وتطلعاتهم. وقد أسفرت هذه المؤتمرات، بتركيزها على المسائل المتعلقة بالوصول إلى الأسواق الدولية وبأثر الركود العالمي على أقل البلدان نموا،

عن سلسلة من الإعلانات الوزارية تمهيدا لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، المقرر عقده في اسطنبول في عام ٢٠١١.

٤٠- وإزاء هذه الخلفية، يقدم باقي هذا التقرير الأدلة عن عمل اليونيدو في إطار برامجها الإقليمية الخمسة. وبعد تمهيد مقتضب للتحديات والفرص المواجهة في كل منطقة، هنالك وصف لأهم الأنشطة التي تنهض بها اليونيدو في سياق أولوياتها المواضيعية الثلاث. وهنالك أيضا ذكر للأنشطة والأحداث المخطط لها في كل منطقة.

سادسا- البرنامج الإقليمي لأفريقيا

٤١- أبدت أفريقيا، منذ مطلع القرن، عددا من الاتجاهات الإيجابية. وعلى الصعيد السياسي، عمدت البلدان إلى تعزيز نظم الحوكمة الديمقراطية لديها. وقد أسفرت هذه الجهود عموما عن تخفيف مستوى النزاعات، مع أن بعض المناطق في القارة ما زالت تعاني من تحديات مستمرة. وقطعت أفريقيا شوطا لا بأس به في المجال الاجتماعي، حيث حققت منجزات هامة في مجال التعليم الابتدائي، والتلقيح، واستعمال الناموسيات المعاملة بمبيدات الحشرات، وتخفيض معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وتحسينات ملموسة في مجال المساواة بين الجنسين.

٤٢- وفي المجال الاقتصادي، يبدو أن الأزمة العالمية التي حلت مؤخرا لم تؤثر كثيرا على الاندفاع الاقتصادي والحيوية التجارية، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٦ في المائة سنويا من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨. ونما تدفق الاستثمار باطراد حتى بلغ ٨٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، بارتفاع لا بأس به من مبلغ ٢٠.٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٣. وأظهرت صادرات أفريقيا اتجاها مماثلا ملفتا للنظر، دفعت بها زيادة التجارة مع آسيا، لا سيما الصين والهند. ونجد في صلب هذه المنجزات تضافر ثبات أسعار السلع الأساسية والتحسينات في إدارة الاقتصاد الكلي.

٤٣- ولكن النمو الاقتصادي عجز عن توليد زيادة مكافئة في العمالة ومن ثم عن تخفيف الفقر إلى حد كبير. ولكي تتصدى أفريقيا لهذا التحدي الكبير عليها أن تتمكن من مواصلة النمو ومن تعزيز قدراتها الإنتاجية لكفالة التنويع في الموقف المتميز الذي تنعم به حاليا في مجال السلع الأساسية. ولتحقيق ذلك، يتعين على بلدان المنطقة التصدي للقيود المفروضة على جانب العرض، مثل القدرات الصناعية المحدودة، وعدم كفاية الدعم المؤسسي، وموانع الحصول على الطاقة والبنى الأساسية، والتكنولوجيات المتقادمة، خصوصا في ضوء التحديات

البيئية والمناخية. وعلاوة على ذلك، فإن خمول القطاع الزراعي حدّ من قدرة الإنتاج الصناعي ومن القدرة التنافسية في العديد من البلدان، ولذلك فهو يتطلب عناية خاصة.

٤٤- ونتيجة لذلك، تلقت اليونيدو طلبات كثيرة تلتمس المشورة الاستراتيجية والدعم في وضع السياسة العامة تقدمت بها الدول الأعضاء في المنطقة التي تعتزم النهوض بعملية التغيير الهيكلي والتنويع الصناعي في اقتصاداتها. وتعكف اليونيدو حاليا على تلبية هذه الطلبات، تحديدا في بلدان مثل بوتسوانا وتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والرأس الأخضر ورواندا وزمبابوي وسيراليون والسودان وغانا والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو وليسوتو. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون من أجل تنويع هياكل الإنتاج والصادرات يكمن في صميم الاتفاق الذي وقعته مؤخرا اليونيدو والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وأخيرا تعتزم اليونيدو التعاون مع حكومة غانا لتنظيم المؤتمر الدولي بشأن "التنافس والتنويع: تحديات استراتيجية في اقتصاد غني بالنفط" في عام ٢٠١١. ويستهدف المؤتمر البلدان التي تنوي أن تستغل الأرباح المتأتية من موارد استخراج النفط لاستحثاث عملية تعميق الصناعة وتنويعها.

٤٥- وفي المجال المواضيعي للتخفيف من وطأة الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، تواصل اليونيدو تنفيذ البرامج بشأن عمالة الشباب، وتصنيع المنتجات الزراعية، وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار. وفي سياق عمالة الشباب، تعمل اليونيدو على تنفيذ برنامج الشباب في اتحاد نهر مانو. ومنذ استهلال البرنامج في عام ٢٠٠٨، تم تدريب أكثر من ٠٠٠ ٥ من الشباب على مهارات مشاريع الأعمال. وقدمت المساعدة إلى ١٤ من مجموعات الشباب بتقديم منح لتحسين وإنشاء مشاريع أعمال. وإضافة إلى ذلك، أنشئت أربعة محاور اتصالات افتراضية في بلدان اتحاد نهر مانو لتشجيع تبادل المعلومات والتجارب. وتواصل اليونيدو تنفيذ عدة مشاريع لتعزيز قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا، وخصوصا في إطار مبادرة توحيد الأداء في بلدان مثل رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وموزامبيق.

٤٦- واستهل في عام ٢٠٠٨ برنامج إقليمي لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي. ويجري في إطار هذا البرنامج استكمال الدراسة الاستقصائية للاستثمار في أفريقيا، والتي تشمل أكثر من ٢٠ بلدا. ولسوف تمكن البيانات المستقاة من الدراسة وكالات ترويج الاستثمار من التعرف إلى المستثمرين المناسبين وتساعد الشركات على استكشاف فرص الأعمال التجارية. ولسوف تكون الحكومات قادرة على استغلال نتائج الدراسة لتعزيز قدرتها على رسم سياسات واستراتيجيات صناعية لترويج الاستثمار. ويجري حاليا إنشاء منصة لرصد الاستثمار بالاتصال الحاسوبي المباشر وذلك لتيسير تعميم المعلومات. وعلاوة على ذلك، تم التوصل إلى اتفاقات مع بلدان مثل أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا

وغانا وكينيا ونيجيريا لاستضافة مراكز مخصصة لترويج ترتيبات التعاقد من الباطن بين المستثمرين الأجانب والمحليين.

٤٧- وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة، عقد في أبوجا في عام ٢٠١٠ المؤتمر الرفيع المستوى بشأن تنمية منشآت الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا. وكان من أهم ما تمخض عن المؤتمر تأييد مبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية الأفريقية للنهوض بالزراعة بتوصيل منتجي المنشآت الزراعية الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق العالمية. وتماشيا مع هذه المبادرة، تعكف اليونيدو على وضع برنامج لدعم تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في عشرة بلدان، من المزمع تنفيذه بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

٤٨- وثمة نشاط هام آخر في المنطقة وهو الدعم الذي تقدمه اليونيدو إلى الاتحاد الأفريقي لتنفيذ استراتيجية بشأن خطة العمل الرامية إلى تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا. وقد أيّد الاستراتيجية مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين في جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٨. وتشمل خطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا واستراتيجية تنفيذها ٢١ برنامجا و٤٩ مشروعا تشمل مختلف جوانب التنمية الصناعية. واليونيدو عازمة على أداء دور رئيسي في استهلال هذه الاستراتيجية.

٤٩- وعملا بالاتفاق المبرم مع الاتحاد الأفريقي، تواصل اليونيدو تقديم المساعدة التقنية من أجل تنظيم مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين. ومن المقرر عقد الدورة التاسعة عشرة للمؤتمر في آذار/مارس ٢٠١١ في الجزائر العاصمة بعنوان "تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الأفريقية من خلال زيادة القيمة المضافة وتحسينها". ومن المرتقب أن يؤيد المؤتمر استراتيجية تعبئة الموارد، وإطار الرصد والتقييم، وقوام لجنة التوجيه لتنفيذ خطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا. وستوفر اليونيدو، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الدعم لإعداد المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، ستعقد اليونيدو حدثا جانبيا للقطاع الخاص بشأن التحديات والفرص والخيارات الممكنة لتعبئة الاستثمار من أجل الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية.

٥٠- وفي إطار الأولوية المواضيعية لبناء القدرات في التجارة، تواصل اليونيدو تنفيذ البرامج بشأن النوعية وتطوير المرافق المعنية بمطابقة المواصفات وكذلك بشأن الارتقاء بمستوى المنشآت وتحديثها. ويوفر برنامج اليونيدو بشأن النوعية في غرب أفريقيا المساعدة

التقنية في مجالات الاعتماد والتوحيد القياسي وعلم القياس واختبار المنتجات والنهوض بالنوعية إلى المؤسسات المتصلة بالتجارة والمنشآت المحلية في جميع الدول الأعضاء وعددها ١٥ في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن المنجزات الهامة اعتماد ٢٠ مشروع معيار إقليمي، واعتماد نظم إدارة النوعية من جانب ٧١ مختبرا، منها ٣٠ مختبرا في سبيلها إلى الاعتماد. وعقدت دورات تدريبية من أجل الموظفين التقنيين والخبراء الاستشاريين بشأن إدارة النوعية وسلامة الأغذية وقدمت المساعدة إلى منشآت مختارة على أساس تجريبي لكنها تمتثل لمعايير الإدارة.

٥١- وتواصل اليونيدو أيضا تنفيذ برنامج مماثل في شرق أفريقيا بالتركيز على مواءمة الأطر التنظيمية الإقليمية لسلامة الأغذية والتعاون بشأن التدابير المتصلة بصحة الإنسان والنبات. ووفرت اليونيدو الدعم في إنشاء البنية الأساسية الوطنية لتنمية التجارة وحماية المستهلك في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا. ووضع بروتوكول إقليمي وتم التحقق من صلاحيته ثم قدم إلى الحكومات المعنية لاعتماده. وتم تحليل الثغرات في منشآت صغيرة ومتوسطة مختارة في قطاعي البستنة وصيد الأسماك ونظّمت بضعة أحداث للتوعية بسلامة الأغذية في هذه المنطقة الفرعية.

٥٢- وسعيا إلى النهوض بالقدرة التنافسية للبلدان الأفريقية في السوق العالمية، عكفت اليونيدو منذ عام ٢٠٠٧، على تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج إعادة الهيكلة والارتقاء لخماسي السنوات في بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وتم تدريب أكثر من ٣٥٠ من الخبراء الاستشاريين الوطنيين و١٥٠ من ممثلي المؤسسات الوطنية ومنحوا فيما بعد شهادة في تحليل المنشآت والارتقاء بها. وبعد إكمال تحليلات سلاسل القيمة في قطاعات مختارة، تم صوغ برامج وطنية من أجل ستة بلدان.

٥٣- وأخيرا، تعتزم اليونيدو المضي في مساندة البلدان الأفريقية في عملية التفاوض المتصلة باتفاقات الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي. وعلى وجه التحديد، سوف تعمل اليونيدو مع الاتحاد الأفريقي ومع اللجان الاقتصادية الإقليمية من أجل استضافة المؤتمر الإقليمي الأفريقي المعني بتنفيذ اتفاقات الشراكة الاقتصادية في عام ٢٠١١. ويستهدف المؤتمر مشاركة صانعي السياسة الأفارقة وكذلك مصنعي التكنولوجيا وموزعيها، ومطوري المشاريع والممولين، ورابطات الصناعة والمجتمع المدني.

٥٤- وفي إطار الأولوية المواضيعية بشأن الطاقة والبيئة، تعمل اليونيدو على تنفيذ مشاريع تتناول الطاقة المتجددة، وكفاءة استخدام الطاقة في قطاع الصناعة، والإنتاج الأنظف،

وتدهور البيئة. واستهل في عام ٢٠٠٩ برنامج لتوسيع نطاق انتشار شبكات صغرى تقوم على أساس الطاقة المتجددة من أجل توصيل الكهرباء إلى الأرياف في غرب أفريقيا بتمويل من مرفق البيئة العالمية. واستكملت تقييمات جدوى في أوغندا وتشاد والرأس الأخضر وسيراليون وغامبيا وكوت ديفوار وليبريا ونيجيريا. واعتمادا على الاستنتاجات تقوم اليونيدو بوضع مشاريع مكتملة التماسا لمزيد من التمويل من مرفق البيئة العالمية.

٥٥- وعلاوة على ذلك، تساعد اليونيدو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إنشاء المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في الرأس الأخضر. وقد استهل المركز في عام ٢٠١٠ لتطوير أسواق الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في غرب أفريقيا، ولتطوير السياسات والقدرات، ولتنفيذ مشاريع إيضاحية. وقد أبرمت شراكة بين البرازيل والجماعة الاقتصادية لاستكشاف فرص التعاون بين بلدان الجنوب في مجالات نقل التكنولوجيا والدراية الفنية.

٥٦- واستهل في عام ٢٠٠٨ مشروع "إيضاح واستخلاص أفضل الممارسات للحد من الآثار البرية على السياحة الساحلية" في تسعة بلدان أفريقية وهي جمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وسيشيل وغامبيا وغانا والكاميرون وكينيا وموزامبيق ونيجيريا. وأجري استعراض أولي لأفضل الممارسات والتكنولوجيات المتاحة وتم تحديد ١١ موقعا إيضاحيا.

٥٧- وتواصل اليونيدو أيضا تنفيذ برنامج النظام الإيكولوجي البحري الواسع لتيار غينيا لاستعادة وتأهيل مصائد الأسماك المستنفدة والحد من تلوث الأراضي والتلوث الناجم عن السفن. ومن البلدان المستفيدة أنغولا وبنن وتوغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون وغابون وغانا وغينيا وغينيا-الاستوائية وغينيا-بيساو والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو وليبريا ونيجيريا. وقد تم تحليل تشخيصي عبر الحدود لمعرفة الأسباب الأصلية لتدهور البيئة في النظام الايكولوجي واعتمدت خطة عمل من جانب مجموع البلدان الستة عشر. وأنشئت اللجنة المؤقتة المعنية بتيار غينيا. وفضلا عن ذلك، هنالك ستة مشاريع إرشادية وطنية وثلاثة إقليمية سوف تستكمل قريبا. ومن المزمع الدخول في مرحلة ثانية من المشروع لتوسيع نطاق القدرات المؤسسية وتعزيزها.

٥٨- وفي عام ٢٠٠٨ دعت اليونيدو إلى انعقاد المؤتمر الدولي بشأن الطاقة المتجددة في أفريقيا. وفي موضوع "تسخير أسواق الطاقة المتجددة لصالح أفريقيا - السياسات والصناعات والتمويل من أجل توسيع النطاق"، سعى المؤتمر إلى تعبئة الالتزام السياسي من أجل توسيع نطاق الطاقة المتجددة في أفريقيا، واعتمد إعلان داكار وخطة العمل المتصلة به.

وأصبح بإمكان أصحاب المصلحة الآن تنفيذ البرامج على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ضمن إطار من التعاون بين الشبكات.

سابعا- البرنامج الإقليمي لمجموعة البلدان العربية

٥٩- يشمل هذا البرنامج مجموعة متنوعة من البلدان يبلغ مجموع عدد سكانها ٣٣٢.٩ مليون نسمة. وتشهد المنطقة تجارب شتى من حيث مستوى التنمية، إذ يتراوح معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد من حوالي ١٠٠ ٠٠٠ دولار في قطر إلى ما يتجاوز ١ ٠٠٠ دولار بقليل في اليمن. وشهدت جميع البلدان العربية تقريبا قدرا جيدا من استحداث الثروة أثناء الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ وذلك مرده إلى حد كبير البلدان المصدرة للنفط في هذه المنطقة. وكما ذُكر في الجزء الأول من هذه الوثيقة، فإن المنطقة تعرضت بصفة خاصة للأزمة المالية العالمية وما أعقبها من ركود اقتصادي في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تجسد هذا الركود في تراجع الطلب على الصادرات وفي حركة السياحة والحوالات المالية والانكماش في أسعار العقارات. ومع ذلك، من المرتقب عودة متوسط معدل النمو إلى ٦ في المائة في عام ٢٠١٠.

٦٠- ومن الجوانب المقلقة لسرعة معدلات نمو عدد السكان في المنطقة ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب، ولا سيما الشابات. وتعتبر إمكانية امتصاص العمالة، لا سيما من جانب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عالية نظرا لتمركز هذه المؤسسات في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة، مثل الصناعات الزراعية والأنسجة والألبسة. ولكن القيمة المضافة تميل إلى الانخفاض، كما تتعرض المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر فأكثر للمنافسة العالمية. وتحتاج غالبية هذه المنشآت إلى الارتقاء بمستواها في مجالات الإدارة والتكنولوجيا والنوعية. وأخيرا، تدعو الحاجة إلى التعاون الإقليمي من أجل تخفيف خسائر ما بعد الحصاد وبالتالي المساهمة في الاكتفاء الذاتي من حيث الأغذية.

٦١- وقد بلغ التدهور البيئي في العديد من بقاع المنطقة مستوى حرجا وأخذ يبرز بسرعة كعائق هام يعرقل النمو. وتشتد المشكلة حدة من حيث شح المياه، حيث يبلغ متوسط معدل توفر المياه للفرد مقدار ١ ١٠٠ متر مكعب مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ ٨ ٠٠٠ متر مكعب، ومن المتوقع أن ينخفض إلى ٥٥٠ مترا مكعبا بحلول عام ٢٠٢٥. وتتطلب معالجة هذه القضايا استثمارات هامة في التكنولوجيات والخدمات النظيفة والمستدامة. وقد قامت البلدان المنتجة للنفط والغاز في المنطقة، وخصوصا الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط، باستثمارات كبيرة في هذه التكنولوجيات النظيفة.

٦٢- ويمثل التنويع الصناعي تحديا كبيرا لمستقبل المنطقة من حيث تخفيض اعتمادها على تصدير أنواع الوقود الأحفوري ومن حيث توفير فرص العمالة للشباب. وفي هذا الصدد، طلبت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين من اليونيدو إعداد برنامج إقليمي لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ومن ثم قامت اليونيدو بصوغ برنامج إقليمي بعنوان "تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية". ومن شأن هذا البرنامج أن يساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أن تصبح قادرة على المنافسة دوليا وبالتالي أن تغتنم الفرص المتاحة بفضل تحرير الأسواق العالمية. وفي المرحلة التجريبية سوف يركز البرنامج اهتمامه على سلاسل قيمة الأغذية الزراعية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات الخضر.

٦٣- وللغرض ذاته، قامت اليونيدو مؤخرا بصوغ عدد من البرامج الوطنية في المنطقة، مثل تعزيز مشاريع أعمال الأغذية الزراعية في الأردن، وبرنامج المساعدة التقنية لتنمية الصناعات الزراعية في الجزائر، وتقديم الدعم إلى جيبوتي في تعزيز القدرات الإنتاجية والتجارية في قطاعي صيد الأسماك وإنتاج الملح، ودعم القدرة التنافسية ووصول المنتجات اللبنانية إلى الأسواق، وبرنامج تنمية الغاب في سورية (دعامة الصناعات الزراعية) الذي سوف ينفذ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولية. وعلاوة على ذلك، تقوم اليونيدو بصوغ برنامج لتحديث الصناعة في السودان سوف يشمل أنشطة التعاون التقني المتصلة بصناعة الجلود ومنتجات الجلود ومصائد الأسماك التقليدية وتحديث صناعة النفط القائمة.

٦٤- وفي إطار موضوع الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، سوف تركز اليونيدو الاهتمام على النهوض بالقدرة التنافسية والتنويع في قطاع الصناعات الوطنية إلى جانب تحسين الهيكل التنظيمي وبيئة منشآت الأعمال. وهذه المبادرات مصممة في هيئة مكونات في برنامج إقليمي لتوفير المساعدة التقنية لمساندة تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة ولاستغلال خبرة المنظمة في الماضي والبرامج الجارية في المنطقة العربية في بلدان مثل الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر والمغرب.

٦٥- وفي أثناء اجتماع شركاء أوروبا والبحر المتوسط الذي عقد في الإسكندرية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، دعيت اليونيدو إلى وضع مقترح من أجل اتحاد البحر المتوسط ومن أجل مبادرة تنمية الأعمال التجارية لمنطقة البحر المتوسط. ومن ثم وضعت اليونيدو مشروع اقتراح برنامج بشأن "زيادة النمو في بلدان جنوب وشرق البحر المتوسط من خلال النهوض بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة واستحداث فرص العمل". ويرمي هذا البرنامج إلى زيادة

القدرات الوطنية في مجالات مثل تشجيع الصادرات، وتنمية مشاريع الأعمال التي ينهض بها الشباب والنساء، والابتكار، والنهوض بالتكنولوجيا، وتنمية صناعات الأغذية الزراعية والصناعات الخضر. ويستهدف البرنامج تسعة من دول وأقاليم اتحاد منطقة البحر المتوسط، وهي الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا والأراضي الفلسطينية.

٦٦- وبالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية، تقوم اليونيدو باستهلال مشروع "تعميم نهج تطوير التجمعات من خلال خمس حلقات عمل إقليمية". ويرمي هذا المشروع إلى تعزيز القدرات لدى الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في البلدان المستهدفة لكي تتمكن من تحسين التنظيم فيها وبالتالي من تحسين قدرتها التنافسية. ولتحقيق ذلك، سوف تعمل اليونيدو والوكالة الفرنسية للتنمية على مساعدة البلدان المشاركة على تطوير مبادرات التجمع وتضمينها في استراتيجيات تنمية القطاع الخاص لديها. ولهذا الغرض، سوف تعقد حلقة عمل في تونس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. والبلدان والأقاليم التالية مدعوة للمشاركة في هذا الحدث: الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية ولبنان والمغرب ومصر والأراضي الفلسطينية. وستتاح للمشاركين فرصة الاستفادة من العروض الإيضاحية عن تطوير التجمعات وكذلك من دراسات الحالة.

٦٧- وأخيرا، شاركت اليونيدو في المنتدى الصناعي الدولي العربي الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٠ في الدوحة، وحضره مشاركون من المنطقة العربية ومن المناطق الأخرى. وعلى وجه الخصوص، شارك فيه عدد من وزراء الصناعة والتجارة، وكبار المسؤولين، وكبار العاملين في مؤسسات الأعمال الدولية والقطاع الخاص، والمنظمات الإقليمية، ومختلف السلطات والرابطات، إلى جانب غرف التجارة والصناعة العربية. وشملت جلسات المنتدى مواضيع من قبيل جاذبية المنطقة العربية من أجل الاستثمار في الصناعة، وآفاق التنمية الصناعية في البلدان العربية والبلدان المجاورة، ودور القطاع الخاص في التنمية الصناعية، ومصادر التمويل وضمانات ائتمانات الصادرات، واشتراطات النوعية والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية، وصناعات المستقبل وتطبيقات التكنولوجيا النانوية.

٦٨- وفي إطار موضوع بناء القدرات في مجال التجارة، نما عمل اليونيدو من خبرتها في المركز المصري لتتبع الصادرات الصناعية الزراعية. وبناء على الدعم التقني الذي وفرته اليونيدو منذ عام ٢٠٠٤، أنشئ المركز رسميا بوصفه مركز التكنولوجيا للزراعة والصناعات الزراعية في عام ٢٠٠٩، كمركز من مراكز التميّز التابعة إلى وزارة التجارة والصناعة في مصر. وتتمثل ولاية المركز في النهوض بكفاءة سلسلة القيمة الزراعية الصناعية المصرية التي

تستهدف جميع الضالعين فيها، من صغار المزارعين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى كبار بائعي التجزئة والجملة. وفي إطار اتفاق تعاون بين اليونيدو ومجموعة بيع التجزئة "مترو"، ساند المركز تأهيل مجموعة من المزارعين المصريين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المصرية كموردين لمجموعة "مترو" في مصر، عملا بأحكام بروتوكول المبادرة العالمية لسلامة الأغذية. ويقدم المركز الآن المساعدة إلى الموردين وكذلك إلى بائعي التجزئة الآخرين الأعضاء في المبادرة في بلدان أخرى في المنطقة، مثل المغرب، وفي غير المنطقة، مثل أوكرانيا.

٦٩- ومع مرور الزمن، أصبح المركز مزودا للخدمات الاستشارية وخدمات المساعدة التقنية بين بلدان الجنوب والتي يقدمها إلى البلدان المجاورة. وقد شمل ذلك المشاريع التالية: "إمكانية التتبع وسلامة الأغذية في البلدان المغاربية" بالتعاون مع الاتحاد المغاربي للمزارعين في الجزائر وتونس والمغرب؛ و"البيان الجغرافي لبلد المنشأ من أجل التنمية المحلية" في تونس ولبنان والأراضي الفلسطينية؛ و"تطبيق نظام الرصد والتتبع على الخضار" في الأردن؛ و"نظام التتبع في قطاعي التفاح وزيت الزيتون" في لبنان. ومن البلدان الأخرى التي قدم لها المركز المساعدة من خلال التدريب والزيارات الميدانية والخدمات الاستشارية إكوادور وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية مولدوفا وجنوب أفريقيا وغانا والفلبين.

٧٠- وفي إطار موضوع الطاقة والبيئة، صمم المشروع الإقليمي "نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا في منطقة جنوب البحر المتوسط" لمعالجة النقاط الساخنة في التلوث الصناعي بموجب خطة عمل البحر المتوسط في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وعلى وجه التحديد، يوفر المشروع آلية لبلوغ الأهداف التي وضعتها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وفي برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. ويعتمد المشروع على المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في البلدان المشاركة لبناء القدرات الوطنية على أساس تكنولوجيا سليمة بيئيا.

٧١- وأخيرا، سوف تشارك اليونيدو في القمة العالمية لمستقبل الطاقة التي من المزمع عقدها في أبوظبي في كانون الأول/يناير ٢٠١١. وقد تطوّر هذا الحدث ليكون أول لقاء عالمي للطاقة المتجددة والصناعة البيئية. وهي تشجع الابتكار وفرص الاستثمار في الطاقة المتجددة والبيئة وتمثّل منصة لا مثيل لها في مجال الأعمال، حيث يلتقي فيها أصحاب المشاريع ومقدمو الحلول مع المستثمرين والمشترين.

ثامنا- البرنامج الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

٧٢- تمثل آسيا والمحيط الهادئ أكبر منطقة من حيث المساحة وعدد السكان، أضف إلى ذلك أنها تضم أعلى معدلات النمو، كما أشير إلى ذلك في التحليل في بداية هذا التقرير. وهي على درجة عالية من التنويع من حيث البلدان، إذ تشمل بعض البلدان الصناعية والاقتصادات الناشئة إلى جانب أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة. وقد أدى اطراد النمو والتنمية في العقود الماضية إلى انخفاض هائل في مستوى الفقر المطلق وإلى زيادة هامة في متوسط دخل الفرد وتحسينات ملحوظة في المؤشرات الاجتماعية الرئيسية. وكما ذكر أعلاه، فقد ازدادت القيمة المضافة الصناعية زيادة كبيرة في العديد من بلدان المنطقة. وبالرغم من هذه التطورات المؤاتية، ما زالت المنطقة تضم ملايين الناس الذين يعيشون في فقر مدقع، حيث هنالك ما يقرب من نصف فقراء العالم في آسيا القارية.

٧٣- ومرة أخرى، وكما سبقت الإشارة إليه في هذه الوثيقة، فقد تأثرت المنطقة سلبا بالأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ ولكنها خرجت منها بقوة وبسرعة. ومن المتوقع حدوث نمو قوي في عام ٢٠١٠ ولذلك من المهم جدا أن يكون هذا النمو أكثر شمولا ومستداما بيئيا على السواء. وقد بدأ يبرز التحضر السريع الذي تدفعه الهجرة المتواصلة من الريف إلى المدن كتحد رئيسي أمام صانعي السياسة. فغالبية البلدان، وخصوصا الكبيرة منها، تشهد اتساع الفوارق الداخلية بين الأقاليم فيها. ففي الفلبين مثلا، يبلغ معدل الفقر على الصعيد الوطني حوالي ١٥ في المائة، ولكن المعدلات الإقليمية تتراوح ما بين ٨ و٦٣ في المائة. وفي إندونيسيا، تتراوح هذه المعدلات ما بين ١٨ و٤٠ في المائة. والأسباب الرئيسية التي تكمن خلف هذه الفوارق المتزايدة هي تفاوت إمكانية اكتساب المهارات (التدريب الأساسي والمهني، والتدريب الفعال أثناء العمل) وتفاوت مستويات البنى الأساسية (لا سيما الطاقة والمرافق اللوجستية).

٧٤- وكان من العواقب المقلقة المترتبة على النمو الاقتصادي سرعة استنفاد الموارد الطبيعية. ولئن كانت الحكومات في المنطقة عازمة على تنظيم استخدام الموارد الطبيعية استخداما فعالا فما زال النجاح صعب المنال. إذ إن تزايد النفايات وتلوث الهواء والماء وما ينجم عنه من أمراض مزمنة تؤثر سلبا على نوعية الحياة، وخصوصا في الاقتصادات الأكثر دينامية وفي المدن الكبيرة.

٧٥- وفي إطار الأولوية الموضوعية للحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، تواصل اليونيدو جهودها لزيادة الدخل وتحسين كفاءة الإنتاج بين صغار الملاك. مثال ذلك، ثمة مبادرة

دون إقليمية تسعى إلى استهداف إنتاج وتجهيز الكناف[٢] في بنغلاديش والصين وماليزيا. وتعمد اليونيدو، بالشراكة مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى تنسيق إجراء دراسة استقصائية لخسائر ما بعد الحصاد في السلع الغذائية الرئيسية في بلدان مختارة في المنطقة. ويجري حاليا تنفيذ مشروع "أداة تطوير سلسلة القيمة من أجل الممارسين في آسيا" بالعمل مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وذلك لتعظيم أثر التعاون التقني في مجال الأعمال التجارية الزراعية والتنمية الريفية. ويجري إعداد دراسات حالة عن تجارب من إندونيسيا وتايلند والهند لكي تستخدم النتائج في وزارات الزراعة والصناعة والتجارة والتخطيط، وكذلك من جانب ممثلي المزارعين والخبراء الاستشاريين في القطاع الخاص في المنطقة.

٧٦- وتواصل اليونيدو التزامها في برنامج التنمية الخاص بمنطقة نهر تومِن الذي تشارك فيه هيئات متعددة في شمال شرق آسيا، ويشمل الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين ومنغوليا. وفي إطار هذا البرنامج، اضطلعت اليونيدو بأنشطة من قبيل تشجيع الاستثمار وإعداد أدلة الاستثمار ودعم شبكات خدمة المستثمرين في منطقة نهر تومِن. وفي هذه المنطقة دون الإقليمية، هنالك مبادرة هامة هي مشروع الشراكة في تكنولوجيا المعلومات الذي تستضيفه الحكومة المحلية في شانغهاي، الصين، الذي سييسّر مواصلة تعزيز التعاون الدولي في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في جميع أرجاء المنطقة.

٧٧- وعقد في نيودلهي في عام ٢٠٠٨ منتدى عالمي للصناعات الزراعية من أجل النهوض بهذه الصناعات كعوامل لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر. وقد شارك في تنظيم المؤتمر كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيدو وحكومة الهند. وفي إطار المتابعة، دعت المنظمة والصندوق واليونيدو إلى عقد منتدى إقليمي للصناعات الزراعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في الصين في عام ٢٠٠٩ بدعم من الحكومة المحلية في شانكسي في الصين. وكان الهدف هو مساعدة الحكومات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لاستحداث بيئة تمكينية من أجل صناعات زراعية قادرة على المنافسة.

٧٨- وفي مجال بناء القدرات التجارية، اكتمل البرنامج دون الإقليمي لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وتعمد اليونيدو الآن إلى تقييم أثر نظام النوعية ISO 9001 في إندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وتايلند وسري لانكا والفلبين وفييت نام وماليزيا ونيبال والهند. ويجري تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع لتعزيز القدرات الوطنية من أجل وضع المعايير

(2) الكناف ليف نباتي ثمين يشبه الجوت، يستخدم لصنع الحبال والقماش الخشن.

والقياس والاختبار والنوعية لتعزيز التنمية الصناعية وحماية المستهلك والقدرات على التصدير. ومن المنتظر أن يستكمل المشروع في عام ٢٠١٠، ويجري الآن التفاوض بشأن اقتراح يشمل مرحلة ثالثة مع التأكيد بصفة خاصة على التزام القطاع الخاص. وثمة مشروع مماثل قيد التنفيذ يتم بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي. وهو يرمي إلى إنشاء معهد إقليمي لتوحيد المعايير وتقييم المطابقة والاعتماد والقياس ليكون منطلقا للتجارة بين بلدان المنطقة. ويجري التفاوض بشأن مرحلة ثانية من هذا المشروع المشترك بين اليونيدو ومنظمة التعاون الاقتصادي.

٧٩- وفي مجال الأولوية الموضوعية بشأن الطاقة والبيئة، تساند اليونيدو الشبكة الإقليمية بشأن مبيدات الآفات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وذلك في تايلند وجمهورية كوريا والصين وماليزيا والهند. وهي ترمي إلى ترويج استخدام مستحضرات حماية المحاصيل السليمة بيئيا والميسورة الاستعمال من خلال اعتماد تقنيات الإنتاج الأنظف وعمليات إدارية سليمة بيئيا.

٨٠- ولمساعدة البلدان النامية في تنفيذ اتفاقية استوكهولم، أنشأت اليونيدو المنتدى الإقليمي لشرق آسيا وجنوبها الشرقي بشأن أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية. وقد اتفق المنتدى، الذي استهل رسميا أثناء الاجتماع الوزاري التدشيني في بانكوك في عام ٢٠٠٧، على خطط عمل لمعالجة قطاعات الأولوية المتصلة بالصناعة على غرار المبادئ التوجيهية في الاتفاقية. ونتيجة لذلك، يجري الآن تنفيذ المشروع الممول من مرفق البيئة العالمية بشأن "إيضاح أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية في المرافق التي تستخدم الوقود الأحفوري وأجهزة المراجل الصناعية استجابة لاتفاقية استوكهولم" من أجل تخفيض انبعاث الملوثات العضوية العصيّة وغازات الدفيئة، وكذلك لزيادة كفاءة الطاقة. وبالتعاون مع البلدان الأعضاء في المنتدى الإقليمي، سوف يستمر إنشاء المشاريع بغية استحداث إطار تمكيني غير ملزم قانونا من أجل التعاون الإقليمي. وفي هذا الإطار، جرى صوغ مشروع بشأن الصناعة التعدينية من أجل تخفيف الانبعاثات في هذا القطاع إلى الحد الأدنى.

٨١- ونظمت اليونيدو، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وحكومة الفلبين، المؤتمر الدولي بشأن الصناعة الخضراء في آسيا، الذي عقد في مانيلا في عام ٢٠٠٩. وكان المؤتمر بمثابة منتدى لإجراء حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن التحديات التي تعترض المضيّ قُدماً نحو اتّباع أنماط إنتاج يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد والتقليل من انبعاثات الكربون في آسيا، وكذلك بشأن الفرص التي يتيحها. وتم اعتماد إعلان وإطار عمل مانيلا من جانب وزراء وممثلي ٢٢ بلدا آسيويا. وتنوي اليونيدو تنظيم مؤتمر متابعة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة الصناعة

الخضراء في آسيا. وسوف يهدف المؤتمر المقترح أيضا إلى تصعيد وتوسيع نطاق المبادرة ضمن آسيا وكذلك في بلدان ناشئة أخرى في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. ومن المزمع عقد هذا اللقاء، الذي تشارك في استضافته حكومة اليابان، في النصف الثاني من عام ٢٠١١.

٨٢- وتخطط اليونيدو للمضي في تسخير دورها كوسيط في المنطقة لكي تشارك في استضافة منتدى رفيع المستوى في عام ٢٠١١ مع معهد تنمية الاقتصادات ومعهد البحوث الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وشرق آسيا وأمانة هذه الرابطة. ومن شأن هذا الحدث أن يسهل تبادل وجهات النظر عن كيفية تمكين البلدان النامية من تحقيق النمو الذي يتسم بكونه مستداما وشموليا على حد سواء. وستكون الحصيلة المرتقبة صوغ برنامج عمل جديد من أجل قمة شرق آسيا، "الاقتصاد الأخضر والابتكار والارتقاء الصناعي". وعلاوة على ذلك، تعتزم اليونيدو التعاون مع حكومة الهند لتنظيم مؤتمر عن كفاءة استخدام الطاقة من المزمع عقده في الهند نحو نهاية عام ٢٠١١. والغرض من اللقاء هو تقييم الاتجاهات في كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة وتحديد السياسات من أجل التوصل إلى حلول في استخدام الطاقة من أجل المنشآت الصناعية الكبيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على حد سواء.

٨٣- وتوفر مبادرات هذه الدعوات محفلا من أجل وضع الجيل التالي من مشاريع التعاون التقني التي تنهض بها اليونيدو في المنطقة. ولهذه الغاية، تجري حاليا عملية جرد شاملة للمراكز الوطنية للإنتاج الأنظف في إندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا. وسوف تستخدم نتائج هذا التقييم بغية تقييم المنفعة المحتملة من إنشاء مركز وطني للإنتاج الأنظف في كل من تايلند والفلبين وماليزيا.

٨٤- وفيما يتعلق بالطاقة المتجددة، نفذت اليونيدو مشروعا رائدا من أجل النهوض بالتكنولوجيات الابتكارية لاستغلال التيارات البحرية في جنوب شرق آسيا، بما فيها إندونيسيا والصين والفلبين. وعلاوة على ذلك، يجري التفاوض مع الجهات المانحة بشأن مشروع إقليمي يتناول تكنولوجيا عنفات كوبولد.[٣] وثمة مشروع جار أيضا في جزر سليمان وفي ساموا لتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة وبالتالي كفالة الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة في الجزر الصغيرة.

٨٥- وأنشأت اليونيدو في عام ٢٠٠٩، بالتعاون مع حكومة الصين، مركز الطاقة الشمسية الدولي في لانجو، في مقاطعة غانسو، للنهوض عالميا بتطبيق تكنولوجيا هذه الطاقة.

(3) تكنولوجيا مبتكرة لاستغلال التيارات البحرية.

ولهذا الغرض تم في عام ٢٠١٠ تنظيم دورة تدريبية دولية وحلقة عمل دولية بخصوص تكنولوجيا الطاقة الشمسية.

٨٦- وأخيرا، جدير بالإشارة أن اليونيدو تعمل على نحو وثيق مع شركاء التنمية الرئيسيين في المنطقة، وهم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية ومصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون الاقتصادي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتعتزم اليونيدو المضي في إضفاء الصبغة الرسمية على شراكتها مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولا سيما في مجال الأعمال الزراعية الصناعية والطاقة وتغير المناخ في إطار التنمية الاقتصادية الخضراء. وفضلا عن ذلك، فإن اليونيدو مصممة على استغلال اتفاق العلاقة مع منظمة التعاون الاقتصادي، في مجال الخدمات الاستشارية المشتركة ومشاريع التعاون التقني على حد سواء. وأخيرا، استكملت المناقشات مع منتدى جزر المحيط الهادئ بشأن سلسلة من مشاريع الطاقة والبيئة، مثل أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية من أجل التخلص من الملوثات العضوية العصيّة في بلدان جزر المحيط الهادئ.

تاسعا- البرنامج الإقليمي لأوروبا والدول المستقلة حديثا

٨٧- يشمل البرنامج ٢٩ بلدا على درجة عالية من التفاوت من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان وتوفر الموارد الطبيعية ومستوى وسرعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وغالبية هذه البلدان ما زالت ضالعة في عملية تحوّل لم يسبق لها مثيل من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق.

٨٨- وكما أشير في الفصل الأول، فقد تأثرت المنطقة تأثرا شديدا من جراء الأزمة المالية والاقتصادية في عام ٢٠٠٨. وعانت غالبية بلدان المنطقة من معدلات نمو سالبة زادت من تفاقمها الأحوال التي كانت قائمة من حيث عدم التوازن في الاقتصاد الكلي وفرط الاعتماد على رأس المال الأجنبي وهشاشة أطر الحوكمة. وأدت الانخفاضات الشديدة في القطاعات الإنتاجية إلى ارتفاع مستويات البطالة وتخفيض الخدمات الاجتماعية، مما زاد من ارتفاع مستويات الفقر. ولئن كانت غالبية البلدان تعود إلى مسارات النمو السابقة، فإن الأمر سوف يستغرق بضع سنين قبل التغلب كليا على هذه المصاعب.

٨٩- ولكن التحديات التي يواجهها كل بلد داخل المنطقة متمايزة. ففي البلدان الإثنا عشر في أوروبا الوسطى وجنوب شرقها التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي، أحرز الاندماج في شبكات الإنتاج المتعددة الجنسيات تقدما لا بأس به، ويعتبر المضي في الارتقاء

بقدرات العرض، لا سيما في قطاع الصناعة، مكونا أساسيا في استراتيجيات النمو. ومن جهة أخرى، فإن الاعتماد على صادرات السلع الأساسية ما زال مرتفعا جدا في باقي بلدان المنطقة. وترتبط التحديات بتغيير هيكلي تدريجي وتنويع اقتصادي. وقد سجلت في شتى أنحاء المنطقة تحسينات هامة في كفاءة استخدام الطاقة، كما ذكر سابقا، ومع ذلك ما زال الأمر يتطلب الكثير من الجهد لبلوغ مستويات الأداء التي حققتها بلدان نامية أخرى.

٩٠- وتتسم ولاية اليونيدو للنهوض بالتنمية الصناعية المستدامة بأهمية خاصة في المنطقة. والدراية الفنية لدى المنظمة في مجال التنويع الصناعي مطلوبة كثيرا في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وخصوصا في أذربيجان وكازاخستان حيث يعتمد الاقتصاد فيهما على صادرات النفط والغاز. والحكومات الوطنية ضالعة في انتهاج سياسات من أجل التنويع باتجاه القطاعات غير النفطية ويمكنها الاستفادة كثيرا من تبادل المعلومات والاطلاع على الممارسات الدولية الفضلى. وتعتزم اليونيدو معالجة هذه الاحتياجات بالدعوة إلى عقد اجتماعات مع الخبراء الاستشاريين الدوليين وبتقديم المشورة المتخصصة إلى هذه البلدان.

٩١- وفي إطار الأولوية المواضيعية للطاقة والبيئة، تبقى عملية التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون نشاط رئيسي تمارسه اليونيدو في المنطقة. وتعمل المنظمة حاليا على تنفيذ ٥٩ مشروعا في ١٢ بلدا. وقد أسفر تنفيذ هذه الأنشطة عن التخلص التدريجي من ٠٠٠ ٤٦ طن من المواد المستنفدة للأوزون مما يمكن البلدان المستفيدة من الوفاء بالتزاماتها بالتخلص من غازات الكلوروفلوروكربونات والهالون. ومن المتوقّع أن يؤدّي توفّر المزيد من التمويل من مرفق البيئة العالمية إلى توسيع نطاق التغطية الجغرافية وإلى زيادة في متوسط حجم مشاريع التعاون التقني، مع التوسّع في العمل تدريجيا على التخلّص من الكلوروفلوروكربونات ومن بروميد الميثيل.

٩٢- وقد أنشئ في عام ٢٠٠٩ منتدى إقليمي بشأن أفضل التكنولوجيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية من أجل أوروبا الوسطى والشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى بغية ترويج التدابير القانونية والتنظيمية وتدابير الإدارة من أجل تخفيض مستوى الملوثات العضوية العصيّة امتثالا لأحكام اتفاقية استوكهولم. وكانت اليونيدو تساعد في صوغ خطط التنفيذ الوطنية لتخفيض أو إزالة هذه الملوثات في أربعة بلدان، وثمة مشاريع جديدة قيد الإعداد في ثلاثة بلدان أخرى، إضافة إلى مشروع إقليمي لتقديم التوجيه الاستراتيجي والتماسك لعملية تبادل التقنيات والممارسات. وتعتزم اليونيدو استغلال العدد الكبير من المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف الموجودة في المنطقة لتشجيع الحوار بين القطاعين الخاص والعام ولزيادة الاستثمارات من أجل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

٩٣- ونظرا لتزايد اتساع الفجوة بين العرض والطلب على الطاقة في المنطقة، فقد اكتسبت الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة دورا حاسم الأهمية في تلبية الطلب المتزايد على موارد الطاقة المستدامة. وهنالك تسعة من مشاريع التعاون التقني قيد التنفيذ في خمسة بلدان وثمانية أخرى قيد الإعداد لتقديمها إلى مرفق البيئة العالمية. وعلاوة على ذلك، تعتزم اليونيدو أن تدعو إلى انعقاد حلقة عمل إقليمية في عام ٢٠١١ بشأن معايير إدارة الطاقة في قطاع الصناعة، وذلك بالتعاون مع حكومة تركيا.

٩٤- وكذلك تعتزم اليونيدو المضي في استكشاف سبل التعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ولهذا الغرض، شاركت في تنظيم المؤتمر الوزاري السادس المعني بالبيئة والتنمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في كازاخستان. وفي هذا الإطار، استضافت اليونيدو مائدة مستديرة في الجزء الوزاري من المؤتمر بشأن الصناعة الخضراء: الابتكار والقدرة التنافسية من خلال إنتاجية الموارد وامتياز البيئة. وحضر المائدة المستديرة كبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم وزراء الاقتصاد والبيئة والتخطيط والصناعة والمالية.

٩٥- وأخيرا، تعمل اليونيدو مع مجلس نيفسكي الإيكولوجي لتنظيم مؤتمر سيعقد في الاتحاد الروسي، وذلك لنهوض بالصناعة الخضراء في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وسوف يستهدف المؤتمر على وجه الخصوص أعضاء البرلمان ويركز على أفضل الممارسات في سياسة وتكنولوجيا وتمويل الصناعة الخضراء. وسيوفر المؤتمر محفلا للاتفاق على سياسات واستراتيجيات لتكييفها ولاعتماد مبادرات الصناعة الخضراء في المنطقة.

٩٦- وفي إطار المجال المواضيعي للحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، تعتزم اليونيدو أن تدعم بنشاط الانتقال نحو تنويع الاقتصاد بقيادة القطاع الخاص، ولا سيما في البلدان الغنية بالموارد في المنطقة. ولهذا الغرض، تعتزم تجريب برنامج شامل لتعزيز منشآت التصنيع الصغيرة والمتوسطة في كازاخستان لتوسيعه فيما بعد ليشمل بلدانا أخرى في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز. وسوف يركز البرنامج على تقديم الخدمات، مثل عمليات تشخيص المنشآت ومقارنتها المعيارية، والنهوض بالقدرة التنافسية للمنشآت والارتقاء بها، وتطوير التجمعات واتحادات المصدرين، وخدمات التدريب والمعلومات والاستشارة.

٩٧- وفي شتى أنحاء المنطقة، وخصوصا في البلدان التي تربطها علاقات تجارية وثيقة مع الاتحاد الأوروبي، يواجه كل من القطاعين العام والخاص دعوات ملحة لتعزيز مكانته من حيث المسؤولية الاجتماعية المؤسسية. ولهذا السبب، تعتزم اليونيدو تطبيق الدروس التي استخلصتها من المشروع الذي قامت به في كرواتيا بشأن المسؤولية الاجتماعية المؤسسية.

والهدف هو النهوض بتحسين مستدام ومتواصل في أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المجالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في أوروبا وفي الدول المستقلة حديثا. وسوف يوجه الاهتمام أيضا إلى ترابط المنشآت الصغيرة والمتوسطة شبكيا في قطاع صناعة السيارات في خمسة بلدان.

٩٨- ونظرا إلى الانخفاض الشديد في الاستثمار الأجنبي المباشر، برز اهتمام متزايد في المنطقة للاعتماد على التجمعات الصناعية والتكنولوجية كوسيلة لاجتذاب الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية. واستجابة لذلك، سوف تقوم اليونيدو بتنظيم حلقة عمل إقليمية بشأن التجمعات الصناعية في أذربيجان لصالح بلدان المنطقة. وعلاوة على ذلك، يجري حاليا إنشاء منصة لتشجيع الاستثمار ورصده لصالح آسيا الوسطى والقوقاز. وأخيرا، تنهض اليونيدو بمشروع لتعزيز تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا إلى بلدان الجماعة الأوروبية لمنطقة أوروبا وآسيا، مما يسهم في تنمية السوق المشتركة واندماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي. ويركز المشروع على إنشاء شبكة لترويج الاستثمار والتكنولوجيا في بلدان الجماعة الأوروبية لمنطقة أوروبا وآسيا كبوابة إلى شبكة اليونيدو في جميع أرجاء العالم.

٩٩- وسوف تواصل اليونيدو أيضا ترويج تمارين الاستبصار التكنولوجي كأدوات لبناء توافق الآراء وصنع القرارات الاستراتيجية. وسوف تنطلق هذه الجهود من النجاح الذي أحرز في مؤتمر القمة بشأن الاستبصار التكنولوجي لعام ٢٠٠٧ الذي عقد في هنغاريا بشأن إنتاجية المياه وإعادة تدويرها. واعتمدت القمة بيانا وزاريا بشأن استدامة توفر المياه ونوعيتها في أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا. وفي عام ٢٠١١، تنوي اليونيدو المضي في استغلال شراكتها مع حكومة هنغاريا وتنظيم مؤتمر قمة بشأن استبصار التكنولوجيا فيما يتعلق بالنفايات الصناعية والإنتاج المستدام في قطاع الصناعة.

١٠٠- وفي إطار الأولوية المواضيعية لبناء القدرات في مجال التجارة، تواصل اليونيدو تقديم المساعدة إلى البلدان في المنطقة، ولا سيما من أجل الارتقاء بسلاسل القيمة فيها وتعزيز القدرة التنافسية في قطاع الأعمال الزراعية. وفي إطار كلا هذين الموضوعين، أصبح لتقييم المطابقة وتوحيد المواصفات وإصدار الشهادات وإمكانية الوصول والتتبع ومراقبة النوعية أهمية حاسمة في نظر بلدان المنطقة. وتنوي اليونيدو توسيع نطاق التعاون التقني الذي تقدمه، لا سيما في آسيا الوسطى والقوقاز، كمتابعة لمشروعها الإقليمي بشأن المواصفات القياسية والقياس والاختبار والنوعية، وذلك بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي. وستواصل اليونيدو التركيز

على تقييم الاحتياجات وما يترتب عليها من تدريب في مجالات محددة. وعلاوة على ذلك، يتركز التعاون التقني على إنشاء المختبرات لاختبار النوعية في أذربيجان وقيرغيزستان.

١٠١- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ تعتزم اليونيدو التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا لدى الأمم المتحدة ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز التجارة الدولية لتنظيم مؤتمر وزاري في أذربيجان بشأن المساعدة من أجل التجارة في آسيا الوسطى، بما في ذلك تنظيم حدث جانبي عن الحواجز التقنية أمام معايير المواصفات في مجال التجارة وصحة الإنسان والنبات. ومن المزمع استهلال مشروع عن مراقبة الأسواق في أذربيجان أولا ثم في البلدان المجاورة. ويرمي المشروع إلى تدعيم سلطة مراقبة الأسواق وكذلك زيادة الوعي بين المستهلكين ومنشآت الأعمال بشأن حقوق ومسؤوليات كل طرف.

١٠٢- وأخيرا، سوف تكرس اليونيدو المزيد من الاهتمام لشراكتها مع بعض البلدان في المنطقة، مثل الاتحاد الروسي وتركيا والبلدان التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٤. وما زالت هذه البلدان تتلقى المساعدة من اليونيدو ولكنها في الوقت ذاته جهات مانحة هامة إلى جانب كونها مصادر تجارب مفيدة، وكلها ذات فائدة عظيمة بالنسبة إلى البلدان الأقل تقدما في المنطقة.

عاشرا- البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي

١٠٣- كما سبقت الإشارة في الفصول من ١ إلى ٣ من هذه الوثيقة، فإن اقتصادات بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عانت كثيرا من الأزمة المالية العالمية، ومع ذلك كان الانتقال نحو الانتعاش عاجلا والاحتمالات لعام ٢٠١١ تبشر بالخير. ففي أعقاب خمس سنوات متوالية من نمو في الناتج المحلي الإجمالي تجاوز ٤ في المائة، سجلت بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي انخفاضا بنسبة ٢.١ في المائة في عام ٢٠٠٩. وعانت اقتصادات هذه البلدان من انخفاض في الطلب الخارجي وفي أسعار السلع الأساسية من أجل صادراتها، وازداد الحال سوءً من جراء الانكماش السريع في الاستهلاك والاستثمار الخاص. وزاد من تفاقم الخسارة في الطلب المحلي انخفاض مبالغ الحوالات التي يرسلها المهاجرون إلى المكسيك وإلى بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي.

١٠٤- وفي العديد من البلدان، حالت سياسات التدابير المضادة للتقلبات، بما فيها الزيادة الهامة في الاستهلاك الحكومي، دون تفاقم حدة الانكماش. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩، توقف النشاط الاقتصادي عن التراجع في غالبية البلدان وتحسنت ثقة المستهلك وبرزت علامات الانتعاش. وكان الانتعاش في أمريكا الجنوبية أسرع وتيرة، بفضل انتعاش عريض القاعدة في

الاستهلاك المحلي وتصاعد الطلب الخارجي، وخصوصا من آسيا. وعلى النقيض من ذلك، ما زال الانتعاش في المكسيك وفي بلدان أمريكا الوسطى يتوقف على تحسن الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

١٠٥- وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٩، كانت الخسائر في وظائف العمل كبيرة، وخصوصا في قطاعات الصناعة التحويلية، مما أدى إلى ارتفاع البطالة في القطاع الرسمي وإلى ارتفاع العمالة في القطاع غير الرسمي. فقد أصبح حوالي ٢.٥ مليون عامل في المناطق الحضرية عاطلين عن العمل في المنطقة في عام ٢٠٠٩، مما دفع مجموع البطالة الحضرية إلى ١٨.٤ مليونا. وارتفاع مستويات البطالة يهدد جديا الانتعاش الاقتصادي، إذ يزداد الضغط على الحكومات لكي تزيد من تحويلات التعويضات الاجتماعية. ولكن هامش التدابير الإضافية المضادة للتقلبات ضيق في العديد من البلدان، لا سيما حيث يتوقف الإنفاق العام إلى حد كبير على إيرادات تصدير النفط.

١٠٦- وعندما يضيق نطاق الحافز الضريبي تدريجيا، فإن إيجاد الشروط اللازمة لتحقيق زيادة في الاستثمار العام والخاص وفي الإنتاجية يصبح من جديد التحدي الرئيسي في المنطقة في سعيها نحو النمو المستدام وتخفيض فوارق عدم المساواة. وفي الوقت ذاته، يعاني عدد من بلدان المنطقة من عودة واضحة إلى هياكل الصادرات التقليدية التي تقوم على أساس السلع الأساسية الأولية. وكما تبين مثلا في تطور التجربة الآسيوية، فإن من الممكن للبلدان النامية حقن الاقتصاد العالمي بمزيد من القيمة المضافة، ولكن هذا يستدعي تنويع القدرات الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية وتعزيز التعاون الإقليمي في ميدان الابتكار.

١٠٧- وفي عام ٢٠٠٦، عمدت اليونيدو إلى صوغ استجابة استراتيجية لمواجهة التحديات الناشئة، وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء في المنطقة. ومنذ ذلك الحين يتصدى البرنامج الإقليمي لبعض هذه التحديات. وتوفر هذه الوثيقة فرصة إضافية لعرض نواتج وتطلعات البرنامج، وفقا لقرار المؤتمر العام م ع-١٣/ق-٢. وعلاوة على ذلك، وعملا بالفقرة (ب) من القرار المذكور، قدم تقرير محدث عن حالة تنفيذ أنشطة التعاون التقني إلى الدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠.

١٠٨- وتلقت اليونيدو طلبات عديدة تلتمس المشورة الاستراتيجية والدعم لوضع السياسات وذلك من الدول الأعضاء التي تنوى الشروع في عملية تغيير هيكلي وتنويع صناعي في اقتصاداتها، ومنها إكوادور وبيرو والسلفادور وغواتيمالا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا. وعلاوة على ذلك، تخطط اليونيدو لعقد مؤتمر بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية

لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في النصف الثاني من عام ٢٠١١ يتناول موضوع التغير الهيكلي والسياسات الصناعية.

١١٠- وفي إطار موضوع الحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية، ركّزت اليونيدو مساعدتها التقنية في ميدان الاستبصار التكنولوجي على تعزيز التعاون بين القطاعين الخاص والعام سعيا إلى تحقيق برنامج عمل إنمائي مشترك وطويل الأجل. وقد أولي اهتمام خاص لتطوير السلاسل الإنتاجية ذات الأولوية، مثلما كان الحال في مشروع "مستقبل منتجات أعالي هضبة الأنديز والوديان الوسطى: الأنسجة المصنوعة من صوف اللاما". وفي الوقت ذاته، تم تنظيم عدد من الحلقات الدراسية في المنطقة تناولت قضايا القدرة التنافسية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطوير التجمعات والتنمية المحلية.

١١٠- وعلى المستوى الإقليمي، ركّزت اليونيدو جهودها نحو النهوض بالتعاون بين بلدان المنطقة وكذلك نحو عقد شراكات مع المناطق الأخرى. وثمة مثالان لهذه الاستراتيجية، وهما آلية للنهوض بالاستثمار بين بلدان الجنوب وشراكة مع الصين. وعلاوة على ذلك، تم تنظيم سلسلة من الجولات الدراسية لتشجيع تبادل المعارف وتنمية الأعمال بين أمريكا اللاتينية والكاريبي من جهة وأفريقيا من جهة أخرى، كما حدث مؤخرا في ميدان الطاقة المتجددة.

١١١- إضافة إلى ذلك، تسعى اليونيدو جاهدة لتيسير تبادل الدراية والخبرة الفنية ضمن المنطقة. ومن أمثلة هذه الاستراتيجية مصرف المعارف الصناعية الذي صمم بمثابة خطة شراكة ثلاثية الأطراف. وتمكن الخطة اليونيدو من تناول الاحتياجات الفورية من المساعدة التقنية لدى الدول الأعضاء ومن تيسير تبادل المعارف وأفضل الممارسات بين بلدان الجنوب. ويمكن للجهات المانحة للمعارف أن تقدم درايتها الفنية مجانا من خلال موقع لليونيدو على شبكة الويب مخصص لهذا الغرض.

١١٢- وأخيرا، وفي إطار موضوع التنمية الاقتصادية المحلية، تعمد اليونيدو إلى تعزيز شراكتها مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وكمتابعة للاجتماع الدولي بشأن "القدرة التنافسية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة: تطوير التجمعات والتنمية المحلية"، الذي شارك في تنظيمه اليونيدو والمصرف المذكور وعقد في واشنطن في أواخر عام ٢٠٠٧، يناقش الطرفان سبل وضع الصيغة النهائية لبرنامج إقليمي عن تنمية الاقتصاد المحلي لصالح منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وسوف يشمل البرنامج توعية صانعي السياسات، وتدريب المدربين، إلى جانب توجيه الممارسين في الميدان. وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية، تعاونت اليونيدو مع مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة من أجل النهوض بمشاريع

التعاون التقني في عدد من بلدان أمريكا الوسطى (بنما والسلفادور ونيكاراغوا) بتمويل من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١١٣- وفي إطار موضوع الطاقة والبيئة، ركزت اليونيدو على منتديين عالميين للطاقة المتجددة، عقد الأول في البرازيل عام ٢٠٠٨ والثاني في المكسيك عام ٢٠٠٩. وشارك في تنظيم منتدى ٢٠٠٨ اليونيدو وحكومة البرازيل والقطاع الخاص في البرازيل. وضم أكثر من ١ ٥٠٠ مشارك من خلفيات شتى من أكثر من ٤٠ بلدا وممثلين حكوميين رفيعي المستوى في ميدان الطاقة والصناعة من أمريكا اللاتينية ومن أفريقيا. وعقد منتدى ٢٠٠٩ في ليون، المكسيك، وشاركت في تنظيمه حكومة البلد وحضره نحو ٣ ٠٠٠ مندوب. وكان المنتديان بمثابة منصة ثمينة للنهوض باستخدام الطاقة المتجددة، وبالتالي تعزيز الالتزامات السياسية في سبيل تطوير نظم الطاقة البديلة.

١١٤- وتواصل اليونيدو التزامها في مرصد الطاقة المتجددة لأمريكا اللاتينية والكاريبي، الذي أقيم استجابة لإعلان وزراء وممثلي حكومات البلدان الأيبيرية الأمريكية الموقّع في مونتيفيديو في عام ٢٠٠٦. وكمتابعة لهذين المنتديين، تشمل خطة عمل عام ٢٠١١ للمرصد تركيزا قويا على القضايا المتصلة بكفاءة استخدام الطاقة في قطاع الصناعة. وعلاوة على ذلك، دخلت اليونيدو مؤخرا في اتفاق تعاون مع منظمة أمريكا اللاتينية لشؤون الطاقة، وذلك لاستخدام المرصد كمنصة لتشجيع الحصول على موارد الطاقة المتجددة في شتى أنحاء المنطقة. وتمارس حاليا طائفة من الأنشطة التقنية في ثمانية بلدان، وهي إكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل والجمهورية الدومينيكية وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك. وعقد اجتماع تقني في كولومبيا مع النظراء الحكوميين والخبراء من هذه البلدان.

١١٥- وفي إطار البرنامج العالمي لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في قطاع الصناعة، قطعت اليونيدو شوطا لا بأس به في المفاوضات في عدة بلدان لوضع مشاريع للتعاون التقني ترمي إلى تحويل الأسواق لصالح المنتجات والخدمات التي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة. ولهذه الغاية، ثمة مشاريع مقترحة توضع في صيغتها النهائية في كل من الأرجنتين والبرازيل وبيرو والمكسيك للنهوض بتنفيذ معايير نظم إدارة الطاقة وزيادة نشر التكنولوجيات الصناعية التي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة لتقديمها لاحقا إلى مرفق البيئة العالمية. وقد جاء من كولومبيا أيضا طلب رسمي في هذا الشأن.

١١٦- وفي إطار مشروع "غلوبل ميركوري"، صيغ برنامج فرعي إقليمي لمعالجة الأثر البيئي للتلوّث بالزئبق من جرّاء تعدين الذهب يدويا على نطاق ضيّق. وجاءت طلبات للانضمام إلى هذا البرنامج الفرعي الإقليمي من إكوادور والبرازيل وبيرو وفنزويلا (جمهورية-

البوليفارية) وسورينام وشيلي وكولومبيا. وعلاوة على ذلك، ثمة مشروع تعاون تقني قيد الإعداد في كولومبيا يستهدف مجتمعات التعدين في مديرية أنتيوكيا.

١١٧- وتقوم اليونيدو، بالعمل مع المركز الدولي للعلوم والتكنولوجيا الراقية وحكومة المكسيك وبلدان أفريقية مختارة، بالتعاون في مجال الطاقة الحرارية الأرضية من أجل التنمية الإنتاجية. ومن المرتقب تنظيم جولة دراسية في عام ٢٠١١، من شأنها أن توفر الدعم التقني والمؤسسي في مجال الموارد الحرارية الأرضية للمؤسسات العامة الأفريقية وللممثلين من القطاع الخاص. وبناء على الدراية الفنية والتكنولوجيا المطورة في المكسيك، سيركز الاهتمام بصفة خاصة على المجال المتاح أمام الأنشطة الإنتاجية في المناطق الريفية.

١١٨- وفي إطار الأولوية المواضيعية لبناء القدرات في مجال التجارة، وضعت اليونيدو برنامجا فرعيا إقليميا لتعزيز نظم النوعية في بلدان أمريكا الوسطى (بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس) بناء على طلب من أمانة التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى. وسوف يتناول البرنامج كلا من قضايا المعايير والقياس والاختبار والنوعية والقضايا المتصلة بالصحة مثل التدابير والسجلات الصحية وعمليات التفتيش وتحليل المياه والرصد وإمكانية التتبع. كما تم إعداد مقترح لمشروع تعاون تقني في مجال الأمن الغذائي من أجل كوبا.

١١٩- وعلاوة على ذلك، تعتزم اليونيدو تكريس اجتماع فريق الخبراء الإقليمي الثالث لأمريكا اللاتينية والكاريبي في عام ٢٠١١ لموضوع سلاسل القيمة الزراعية الصناعية، وعلى وجه التحديد بشأن كيفية تدعيمها على المستويين المحلي والإقليمي وبشأن كيفية مساندة أصحاب المصلحة الوطنيين في هذه الجهود. وسوف يسبق الاجتماع مرحلة تحضيرية سوف تنظم اليونيدو أثناءها سلسلة من المؤتمرات الفيديوية مع النظراء الرئيسيين في مشاريع التعاون التقني ذات الصلة التي تقوم بها اليونيدو في المنطقة. وسيوفر الاجتماع بالذات محفلا للبلدان لكي تعرض فيه أبرز الملامح وتعمل معا على تقييم الحاجة إلى المساعدة التقنية.

١٢٠- وأخيرا، تكرس اليونيدو اهتماما خاصا إلى تجديد شراكتها مع بعض البلدان في المنطقة. وقد نجحت اليونيدو وحكومة البرازيل في التفاوض لوضع جدول لمعالجة المتأخرات المستحقة على ذلك البلد كوسيلة لتعزيز الشراكة في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، وخصوصا في مجال الموارد المتجددة وبتركيز الاهتمام على أفريقيا. وقد أنشئ مكتب لليونيدو في البرازيل وثمة عدة مقترحات قيد المناقشة في مجال التعاون التقني.

حادي عشر- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

١٢١- لعلّ المجلس يودّ أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.